انفرادات الرَبَعي الجلية في بعض الآراء النحوية

د. محمد يوسف الحريري
أستاذ اللغة العربية المساعد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبدالعزيز – جـدة
الباحث من سوريا

The obvious grammatical opinions of Al-Rab'ai.

Dr. Muhammad Yousef Alhariri
Assistant professor of Arabic Language.
King Abdulaziz university, Jeddah.

Abstract;

This paper aims to collect all Al-rab'ai opinions that were mentioned through several Arabic Language grammar books, specially the opinions that show his own thoughts. Therefore, to analyze them and to compare them with other Arabic language scholars. Hence, to show the right opinion fortified with evidence.

As a result, the paper has shown the individuality of Al-rab'ai knowledge. He had his own remarkable language thoughts that differ from other Language scholars.

المستخلص

هناك كثير من آراء بعض النحاة تجدها مبثوثة في بطون كتب النحو وحواشيها دون أن يضمها سفر واحد ، كما أن كتب مؤلفيها لم تصل إلينا لأسباب لا نعلمها ، كما هو الحال مع شخصية الربعي صاحب هذه الدراسة ؛ لذا هدفت إلى جمع هذه الآراء ، وخصوصا ما انفرد بها على الحال الموضح تفصيلا في الدراسة ، حيث تعبر عن مذهبه واتجاهه النحوي ؛ كي يسهل على الدارسين والباحثين الوقوف على ترجمة الربعي وشخصيته العلمية ، وتحقيق أقواله ، وما نسب إليه من آراء ، على وجه بَيَّن عدم دقة ما نسب إليه في بعضها ، كاختصاص أيان بمواقع التفخيم ، وتأييده في بعضها الآخر ؛ لقوة الأدلة التي اعتمد عليها . كما أسفرت الدراسة عن عدم تعصبه لمذهب معين ، فقد كان بغدادي الانجاه عامة ، كما تجلت جرأته النحوية في استقلاليته فيما ذهب إليه في المسائل التي تمت دراستها ، خصوصا فيما ذهب إليه من أن التنوين في (مسلمات) ونحوها تنوين تمكين لا مقابلة ، وما ترجح رأيه فيها وذلك في مثل حديثه عن (كم) الاستفهامية وغيرها ، وما خولف فيه وذلك في مثل حديثه عن زيادة (ذا) في (حبذا).

المقدمـة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم– ، وعلى آله وصحبه الغر الميامين أئمة الهدى وأعلام الدين ، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . وبعد،

اتخذت الدراسات النحوية أشكالا وأنماطا كثيرة ، فمنها ما يكون تحقيقا للمخطوطات ، ومنها ما يكون دراسة للقضايا النحوية والصرفية في بعض الكتب ، ومنها ما يختص بالقراءات القرآنية وتوجيهها نحويا وصرفيا ، ومنها ما يكون بدراسة شخصية من الشخصيات النحوية ؛ وذلك للوقوف على اتجاهاتهم ، ومناحي تفكيرهم ، ومن هذا النوع كان هذه الدراسة المتواضعة التي لم أقف على أحد سبق إلى تناولها بالدرس والتحليل ، شخصية من رواد القرن الخامس الهجري ، علي بن عيسى الربعي ، المتوفى سنة 420 هـ ، شخصية رائدة في النحو العربي ، وعلم من أعلامه ، قال له أبوعلي الفارسي :

" لو سرت من المشرق إلى المغرب لم تجد أنحى منك في النحو ".

تلك الشخصية التي تميزت بالجرأة والاستقلالية في بعض الآراء والسبق إليها، وكثيرا ما تردد ذكرها في كتب النحوالمختلفة ، كشرح الكافية في النحو للرضي ، والتذكرة لأبي حيان الأندلسي ، والجنى الداني للمرادي ، وخزانة الأدب للبغدادي ، وهمع الهوامع للسيوطي ، وغيرها من أمات الكتب النحوية.

هذه الشخصية التي – للأسف — لم يصلنا شيئا من مؤلفاتها التي نصت عليه كتب التراجم والمؤلفات ، وذلك لفقدانها ، وكل ما وصلنا عنها آراؤه التي جاءت متناثرة في بطون أمهات الكتب ، مما دفعني إلى جمعها وتحليلها ، وبيان موقف النحويين

منها ، ثم ضمها في سفر واحد مرتبة حسب ترتيب ابن مالك في ألفيته من خلال الكتب التي شرحتها، كي يسهل على الباحثين الوقوف على شخصية الربعي وأرائه واتجاه النحوي دون عناء .

وقد اقتصرت في هذا البحث على جمع آرائه التي انفرد بها ، مما يعد له جرأة نادرة غير مسبوق إليها – فيما أعلم – على أنه شارك غيره في بعض المسائل التي لم أعرض لها في هذا البحث .

وكان منهجي في ذلك أن قمت بجمع هذه الآراء من مظانها ومعالجتها حسب المنهج التالي :

1- صدّرت للقضية برأي الربعي ، وذلك بالإتيان بنصوص من أمهات الكتب التي تنص على نسبة هذا الرأي للربعي.

2- قدمت للمسألة من خلال كتب النحو ذاكرا آراء النحاة ، ثم موقف الربعي .

3- قمت بعد ذلك بمناقشة هذه الآراء مرجحا ما يستحق الترجيح داعما ذلك بالدليل ما أمكن .

وأما خطة البحث فقد جاءت في مقدمة وفصلين وخاتمة مذيلة بالمراجع على النحو التالي :

أولا : مقدمة البحث : بينت فيها أهمية الدراسة النحوية لشخصيات نحوية لم تتبلور آراؤها من خلال كتب مشهورة ، ربما لفقد تلك الكتب وضياعها ، أو أنها لم تجد من الباحثين من يخرجها إلى النور، مبينا أهم الدوافع التي دفعتني للكتابة في هذا الموضوع .

ثانيا : الفصل الأول : وفيه تناولت شخصية الربعي من حيث : اسمه، ولقبه، وكنيته، وولادته ونشأته، ومكانته العلمية ، وشيوخه ، وتلاميذه ، واتجاهه النحوي، ومؤلفاته ، ووفاته.

ثالثا : الفصل الثاني : المسائل النحوية التي استقل بها ، فيما نسب إليه في كتب النحو، متبعا في ذلك المنهج الذي ذكرته آنفا.ص

رابعا : الخاتمة : بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة .

خامسا : قائمة المراجع والمصادر التي اعتمدت عليها الدراسة .

وبعد : فتلك دراسة لعلم من أعلام النحو المرموقين ، بذلت فيها ما استطعت من جهد ، فإن أكن قد وُفقت فمن الله ، وإن كانت الأخرى فحسبي أني بشر ، والكمال لله وحده، وهو من وراء القصد ، والهادي إلى سواء السبيل .

الفصل الأول:

ويشتمل على التعريف بالربعي من حيث :

- اسمـــه
- لقبـــه
- كنيتـــه
- ولادته ونشأته
- مكانته العلمية
- شيوخــه
- تلاميـــذه
- مصنفاتـــه
- وفاتـــه

التعريف بالربعي:

اسمه :علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي ([1]).

والربعي نسبة إلى ربيعة ، قال ابن خلكان : والربعي بفتح الراء والباء الموحدة ، وبعدها عين مهملة ، هذه النسبة إلى ربيعة , ولا أعلم أهو ربيعة بن نزار أم غيره، فقد جاءت النسبة إلى جماعة كل واحد منهم ربيعة([2]).

لقبه وكنيته : لقب – رحمه الله – بالزهيري([3]) ، وهذه النسبة تحتمل أحد أمرين :

الأول : أن تكون نسبة إلى "الزهيرة"- بلفظ التصغير – وهو ربض ببغداد يقال له : ربض زهير بن المسيِّب في شارع الكوفة من بغداد قرب سويقة عبد الواحد بن إبراهيم .

الثاني : أن تكون نسبة إلى قطيعة ببغداد- أيضا – لزهير بن محمد الأبيوردي ، إلى جانب القطيعة المعروفة بأبي نجم مما يلي باب التبن مع حد سور بغداد قديما إلى باب قَطَرَبُّل ، وكان عندها يعرف بالباب الصغير، وزهير هذا رجل من الأزديين عرب خراسان من أهل أبيورد([4]).

---

[1] – انظر ترجمته في معجم الأدباء لياقوت الحموي 78/14- دار الفكر للطباعة والنشر، ط 3 ، 1400هـ-1980 م ، والبداية والنهاية لابن كثير 27/2- منشورات مكتبة دار المعارف ،ط 6، 1405هـ /1985م – بيروت – لبنان .

[2] – وفيات الأعيان لابن خلكان 336/3، تحقيق د/إحسان عباس ، دار صادر بيروت 1977م – 1397هـ.

[3] – لقّبه بذلك ياقوت الحموي في معجم الأدباء 78/14، والسيوطي في بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحويين 181/2 تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-المكتبة العصرية – صيدا- بيروت – لبنان.

[4] – معجم البلدان : 82/3 .

وعلى أية حال فالمكانان ببغداد ، وقد أجمعت مصادر ترجمته أنه ولد بها ، ولقّبه بعضهم بـ(الشيرازي)نسبة إلى شيراز، تلك البلدة التي هاجر إليها ومكث فيها مدة طويلة ([5])

كنيته : كنّاه بعضهم بأبي الحسن على عادة العرب في تكنية من يسمون بـ(علي) بأبي الحسن ([6]).

ولاته ونشأته : ولد – رحمه الله – بالزهيرية من أعمال بغدادسنة 328هـ ،ثم هاجر إلى شيراز ، فدرس بها على يد أبي عبي الفارسي مدة طويلة ، ثم عاد إلى بغداد ، فلم يزل مقيما بها إلى آخر عمره ([7]).

مكانته العلمية : مكث الربعي بفارس عشرين سنة ، تلقى فيها العلم على يد أبي علي الفارسي ، حتى صار من أئمة النحو وحذاقهم ، الجيدي النظر ، الدقيقي الفهم والقياس .

ظل ملازما للفارسي هذه المدة حتى قال عنه الفارسي:ما بقي له شيء يحتاج أن يسأل عنه .وروي عن أبي زيدابن أخت أبي علي الفارسي أن أبا علي قال قولوا له: لو سرت من الشرق إلى الغرب لم تجد أعرف منك بالنحو ([8]).

---

[5] – إنباه الرواة للقفطي 297/2، ووفيات الأعيان 336/3

[6] – كناه بذلك القفطي في إنباه الرواة 297/2، ووفيات الأعيان 336/3.

[7] – هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي 686/1 ط استنبول1951م .

[8] – معجم الأدباء 78/14 ، البداية والنهاية لابن كثير 27/2 .

شيوخه : لم تذكر كتب التراجم من شيوخه إلا شيخين([9]):

الأول : أبو سعيد السيرافي ، الحسن بن عبدالله بن المرزبان، القاضي،أبوسعيد السيرافي،النحوي .قال ياقوت([10]): كان أبوه مجوسيا ، اسمه بهراد،فسماه أبوسعيدعبد الله وكان أبو سعيد يدرس ببغداد علوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض ، قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد ، واللغة على ابن دريد، وقرآ هما عليه النحو ، وأخذ هو النحو عن ابن السراج ومبرمان ، وأخذا عنه القرآن والحساب ، وولي القضاء ببغداد ، توفي سنة368هـ([11])، وله من التصانيف:

1– شرح كتاب سيبويه ، لم يسبق إلى مثله، وحسده عليه أبوعلي الفارسي وغيره من معاصريه.

2 – شرح الدريدية .

3 – ألفات القطع والوصل.

4 – الإقناع في النحو .

5 – المدخل إلى كتاب سيبويه .

6– الوقف والابتداء .

7– شواهد سيبويه .

8– أخبار النحاة البصريين ، وغيرها ([12]) .

---

[9] – إنباه الرواة297/2 ،والبداية والنهاية 27/2 ،وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي 216/3.المكتب البخاري للطباعة والنشر والتوزيع–بيروت–لبنان.

[10] – معجم الأدباء145/8

[11] – تاريخ بغداد145/8–232، وبغية الوعاة 507/1

[12] – المرجعان السابقان نفسهما ونفس الصفحات .

الثاني : أبو علي الفارسي : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، الإمام أبو علي الفارسي ، ويقال الفارسي؛لأنه من بلاد فارس. أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان ، وطوف بلاد الشام ،وقال كثير كمن تلامذته : إنه أعلم من المبرد ، وقال أبو طالب العبدي : ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه . توفي ببغداد سنة 377هـ . ومن مصنفاته :

1- الإيضاح في النحو.

2- التكملة في التصريف .

3- التذكرة .

4- الحجة .

5- أبيات الإعراب .

6- 7،8،9،10،11،12- المسائل الحلبية ، البغدادية ، القصرية ، البصرية، الشيرازية ، العسكرية ، الكرمانية وغيرها ([13]).

تلاميذه : لم تحك لنا كتب التراجم شيئا عن تلامذته ، وأغلب الظن أنه لم يكن له تلاميذ ، فقد ذكر بعض من ترجم له أنه كان به جنون لم يكن يدعه يتمكن أحد في الأخذ عنه، والإفادة منه .

وذكر بعضهم بعض المواقف التي تثبت جنونه ، إلا أنني أرى أنه من الأفضل غض الطرف عنها وإسدال الستارعليها ، فربما كان عقله يغيب أحيانا ، وربما تكون مختلقة من حساده ،بل كيف يكون كذلك مع ما قاله عنه شيخه أبو علي الفارسي: لو سار من المشرق إلى المغرب لم يجد أعلم منه في النحو ، وما

[13] – معجم الأدباء 240/7 ، وبغية الوعاة 469/1 .

قاله غيره من أنه كان يحفظ الكثير من أشعار العرب مما لم يكن غيره من نظرائه يقوم به ([14]).

اتجاهه النحوي : من خلال الدراسة لنحو الربعي تبين أنه كان بغداديّ الاتجاه ، جامعا بين مذهبي البصرة والكوفة ، يختار ما تركن إليه نفسه ، غير متعصب لمذهب معين ، فضلا عما تمتع به من استقلالية بعض الآراء .

مؤلفاته : أوردت كتب التراجم كثيرا من مصنفات الربعي ، وهي :

1- كتاب شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي .
2- كتاب شرح مختصر الجرمي .
3- كتاب البديع في النحو .
4- كتاب شرح البلغة .
5- كتاب ما جاء من المبني على فعال .
6- كتاب التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي .
7- كتاب شرح سيبويه إلا أنه غسله ، ذلك أن أحد بني رضوان التاجر نازعه في مسألة فقام مغضبا ، وأخذ شرح سيبويه ، وجعله في إحانة ، وصب عليه الماء ، وغسله ، وجعل يلظم به الحيطان ، ويقول : لا أجعل أولاد البقالين نحاة ([15]) .

[14] – تاريخ بغداد 14/ 78-80

[15] – معجم الأدباء 79/14، وإنباه الرواة 297/2، وتاريخ بغداد17/12، ووفيات الأعيان 336/3 ، والنجوم الزاهرة في تاريخ ملوك مصر والقاهرة 4/ 271لابن تغري بردى

وفاته : توفي – رحمه الله – ليلة السبت العشرين من المحرم سنة عشرين وأربعمائة من الهجرة عن عمر ناهز ثنتين وتسعين سنة ([16]).

الفصـــل الـثا نـــي : المســـائل النحـويـة

** المسألة الأولى : التنوين في (مسلمات) وباب
** المسألة الثانية : إعراب الأسماء الستة
** المسألة الثالثة : دخول الباء على الخبر المتقدم لـ (ما العاملة عمل ليس)
** المسألة الرابعة : (إنما)
** المسألة الخامسة : (تنكير الحال)
** المسألة السادسة : مدخول (رُبَّما)
** المسألة السابعة : (حبذا)
** المسألة الثامنة : بناء (فَعَال)
** المسألة التاسعة : (أيـــان)
** المسألة العاشرة : (كَم) الاستفهامية

،طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة ، وشذرات الذهب 216/3 ، والأعلام للزركلي 318/4.

[16] – تاريخ بغداد 17/2 ،وإنباه الرواة2 /297 ، والبداية والنهاية 2/ 27 .

المســـألة الأولـــــى: التنوين في (مسلمات) وبابه.

نقل كثير من النحويين عن الربعي أنه يرى أن التنوين في (مسلمات) وبابه تنوين صرف ، وليس تنوين مقابلة .

قال الرضي : " وقال الربعي وجار الله ([17]): إن التنوين في (مسلمات) للصرف([18]) ، وقال المرادي : وليس تنوين صرف ، خلافا للربعي ، لثبوته في نحو (عرفات)بعد التسمية ([19])، وقال أبوحيان : التنوين في نحو (مسلمات تنوين مقابلة ، لا تنوين صرف ، وقال الربعي هو تنوين صرف ([20]) " .

****

– التنوين في (مسلمات) ونحوه فيه أربعة أقوال:

أظهرها : أنه تنوين مقابلة ، ويعنون بذلك أن العرب جعلوه في مقابلة النون في نحو (مسلمين) مما جمع بالواو والنون ، أو الياء والنون .

قال الرضي : " وإنما قالوا : إنه تنوين مقابلة ، إذ لو كانت للتمكن لم تثبت في نحو قوله تعالى : " من عرفات " ([21]) ، ولو كانت للتنكير لم تثبت في الأعلام ، وليست عوضا عن المضاف إليه ، ولا للترنم ، فلم يبق إلا أن يقال : هي في جمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر ؛ لأن هذا معنى مناسب " ([22]).

---

[17] – الكشاف 348/1 .

[18] – شرح الكافية في النحو للرضي 14/1 .

[19] – الجنى الداني صـ 145 .

[20] – تذكرة النحاة صـ 417 .

[21] – من الآية 17 من سورة البقرة .

[22] – شرح الكافية في النحو للرضي 14/1 .

وفسر بعضهم المقابلة بأن جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد فيه إلا حرف واحد ؛ لأن التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر ، كما أن الحركة في (مسلمات) موازية لحرف العلة في (مسلمين) ([23]).

ورُدّ هذا التفسير بأن التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع ، بل غيرها،ولو سلم فهذا الجمع لايختص بما في مفرده التاء لفظا ، بل يكون فيه، وبما فيه التاء تقديرا ك (هندات)، بل قد يكون لمذكر ك (اصطبلات)، والحكم واحد في الجميع ([24]) .

وفسره بعضهم بأن الأف والتاء في مقابلة الواولدلالتهما على الجمع ، وأن التنوين في مقابلة النون.

وقد ضعف صاحب التصريح هذا التفسير ، ولم يبين وجه الضعف ([25]) .

ويرى بعضهم أنه من المحتمل أن تكون علة الضعف أن ما يدل على الجمعية في جمع المذكر هو الواو والنون ([26]) .

وذهب الدنوشري ([27])إلى احتمالية أن تكون علة الضعف هي أن الألف والتاء في مقابلة الواو والياء – أيضا – لا الواو وحدها .

---

[23] – التصريح 33/1 .

[24] – المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها .

[25] – المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها .

[26] – حاشية ياسين على التصريح 33/1 .

[27] – هو عبد الله بن عبد الرحمن بنعلي بن محمد الدنوشري، المصري ،الشافعي ،شارك في بعض العلوم ، توفي بمصر سنة 1205هـ وله حاشية على
شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، ورسالة اليقين وغيرهما (هدية العارفين 474/1 ، ومعجم المؤلفين 70/6)

وقال : وقد يقال : هذا القول هو الأول بعينه فليس فيه ضعف ([28]) .

القول الثاني : أنه تنوين عن الفتحة نصبا .

ورُدّهذا القول من وجهين :

أحدهما : أن الكسرة عوضت منها .

الثاني :أنه ثابت في حالتي الرفع والجر ، ولو كان عوضا عن الالفتحة نصبا ما ثبت فيهما ([29]).

القول الثالث : ما ذهب إليه الربعي والزمخشري من أنه تنوين تمكيين .

ورد هذا المذهب بأنه لو كان للتمكين ما ثبت في قوله تعالى : " من عرفات "([30])مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ([31]) .

وقد دفع الزمخشري هذا الرد بأن التنوين لم يسقط في (عرفات)؛ لأن التأنيث فيه ضعف ؛ لأن التاء التي كانت فيها لمحض التأنيث سقطت والباقية علامة الجمع([32]).

وأجيب عنه بأن (عرفات)مؤنث ،وإن قيل : إنه لا علامة تأنيث فيها لامتمحضة ولا مشتركة ؛لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثا ، تقول : (هذه عرفات مباركا فيها) ، ولا يجوز(مباركا فيه)إلا بتأويل بعيد ، كما في قوله :

---

[28] – حاشية ياسين على التصريح33/1 .

[29] – التصريح بحاشية يس 33/1 .

[30] – من الآية 198 من سورة البقرة .

[31] – حاشية يس على شرح الفاكهي على قطر الندى 26/1

[32] – الكشاف 348/1 .

فلا مَزْنة وَدَقَتْ وَد قَهَا ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها ([33])

فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث (مصر) ، الذي هو بتأويل البقعة([34]).

ودفع الصبان هذا الرد – أيضا- بأن من ينون نحو (عرفات)ينظر ما قبل العلمية ، فلا يعتبر الجمع المذكور، كما أن من يمنعه التنوينويجره بالفتحة ينظر إلى إلى ما بعدها ، ومن يمنعه يمنعه ويجره بالكسرة ينظر إلى الحالتين([35]).

القول الرابع :أن جمع المؤنث السالم إن كان له جمع مذكر ك(مسلمات) و (مسلمين) فالتنوين للمقابلة ، وإلا فللصرف ك(عرفات)([36]).

وقد اختار الرضي أنه للتمكين ، وعلل عدم سقوطه في "عرفات" بقوله : " لو سقط تبعهالكسر في السقوطوتبع النصب ، وهو خلاف ما عليه هذا الجمع ؛ إذ الكسر فيه متبوع لا تابع ، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحفا لمانع. هذا مع أنه جوّز المبرد والزجاج ها هنا مع العلمية حذف التنوين حذف التنوين وإبقاء الكسر ، ويروى بيت امرئ القيس:

تنورتُها من أذرعاتٍ وأهلُها بيثرب أدنى دارها نظرٌ عالي([37])

---

[33] – البيت في الكتاب 46/2 ، لعامر بن الجوين ، وهو من المتقارب ، واستشهد به هنا على أن (أرض) مؤنثة ،وإن كانت خالية من علامة التأنيث ،

ودليل تأنيثها هو عود الضمير عليها مؤنثا . ينظر الكتاب 46/2 ، وشرح المفصل 94/5 ،والهمع 171/2 .

[34] – شرح الكافية في النحو للرضي 14/1 ، وحاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى 26/1 .

[35] – حاشية الصبان 36/1 .

[36] –الدر المصون 494/1

[37] – البيت من الطويل ، وهو في ديوان امرئ القيس ص 13 ،والشاهد فيه قوله:(أذرعات) – اسم بلد في أطراف الشام – حيث يجوز فيه :

بكسر التاء بلا تنوين، وبعضهم بفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ، ويروى (من أذرعات)، كسائر ما لا ينصرف ، فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف ، بلا حذف ، والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية أيضا "([38]).

والراجح – في نظري – أن يوجه هذا التنوين على أحد احتمالين :

أولهما : ما ذهب إليه المالقي([39]) من أن التنوينفيما جمع بالألف والتاء تنوين مقابلة إذا كان علما ، نحو : أذرعات ، وعرفات ؛ لأنه في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم ، وأما إذا كان نكرة نحو "مسلمات قانتات" فينبغي أن يحمل تنوينه على أنه تنوين تمكين ؛ لأنه أحوج إليه من تنوين المقابلة ، لدلالته على التمكن والانتقال ، والفرق بين المنصرف وغيره([40]).

الثاني : وهو الأظهر عندي – والله أعلم – أنه تنوين تمكين كما ذهب الربعي والزمخشري والرضي ، على اعتبارأن من ينون المسمى به ينظر إلى ما قبل العلمية ، فيعتبر الاجتماع المذكور ، كما أن من يمنعه الصرف ينظر إلى ما بعدها ، ومن يجره

أ – الكسر مع التنوين مراعاة لحال (أذرعات) قبل التسمية ، فهي جمع مؤنث سالم ،وهذا الجمع يجر بالكسرة الظاهرة مع التنوين.

ب – الكسر بلا تنوين ؛ لأنه جمع بحسب أصله ، وعلم لمؤنث بحسب حاله ، فجر بالكسر كما يجر جمع المؤنث ومنع من التنوين كما يمنع العلم المؤنث.

ج– الفتح بر تنوين لأنه علم مؤنث ممنوع من الصرف.

[38] – شرح الكافية في النحو للرضي 14/1 .

[39] –هو أحمد بن عبد النور المالقي ، النحوي ،كان قيما على العربية ، إذ كانت جل بضاعته، يشارك في المنطق والعروض وقرض الشعر ، من أشهر تصنيفاته رصف المباني في حروف المعاني،وشرح الجزولية ، وشرح مقرب ابن هشام الفهري ، توفي سنة 702 هـ (البغية 331/1)

[40] – رصف المباني صـ 345 -346 .

بالكسرة يعتب الحالتين ؛ ولذا أسقط صاحب اللباب([41]) ووجهه شارحه ([42]) بدخوله في التمكين([43]) .

[41] – اللباب في علم الإعراب ، وصاحبه هو الإمام محمد بن محمد ، المعروف بالفاضل الإسفراييني المتوفى سنة 684(البغية 219/1)

[42] – شرح اللباب غير واحد ، منهم : قطب الدين محمد بن مسعود السيرافي ، يعرف بالغالي، ومنهم : جمال الدين عبد الله الغالي محمد بن محمد
المعروف بنقرة كار المتوفي سنة 776، وسمى شرحه العباب في شرح اللباب ، وهو الذي يقصده الشيخ خالد عندما يقول : قال شارح اللباب وهو المقصود عند الخضري عندما يقول : ووجهه شارح اللباب .

[43] – حاشية الخضري 19/1.

المســـألة الثانيـــــة : إعراب الأسماء الستة :

نقل كثير من النحويين عن الربعي أنه يرى أن الأسماء الستة معربة بحركات منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها :

قال الأنباري : " وذهب علي بن عيسى الربعي إلى أنها إذا كانت مرفوعة ، ففيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل و قلب"([44]).

وقال ابن يعيش : " وكان علي بن عيسى الربعي يذهب إلى أنها إذا كانت معربة بالحركات ، وأن هذه الحروف – أعني الواو والألف والياء – لامات "([45]).

وقال الرضي :" وقال الربعي : إنها معربة بحركات منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها ، وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وألفاً لانفتاحه كما في (ياجل)"([46]).

****

- في إعراب الأسماء الستة مذاهب ([47]):

المذهب الأول : وهو المشهور – أن الواو والياء والألف هى الإعراب وأنها نابت عن الحركات .

---

[44] – الإنصاف في مسائل الخلاف 27/1.

[45] –شرح المفصل لابن يعيش 52/1.

[46] – شرح الكافية في النحو للرضي 27/1

[47] – ما أذكره هنا من هذه المذاهب هو أشهرها ، إذ إن عدد المذاهب التى قيلت فى إعراب الأسماء الستة –كما ذكر السيوطي فى الهمع 38/1-39- اثناعشر مذهبا .

وهو مذهب طائفة من النحويين منهم : الزجاجي ([48]) ، وقطرب ([49])، والزيادي ([50]) من البصريين, وهشام من الكوفيين في أحد قوليه[51].

وأيد هذا المذهب بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً, وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة[52].

ورد بأن الإعراب زائد على الكلمة فيؤدى إلى بقاء (فيك) و (ذى مال) على حرف واحد ، ولا نظير لذلك ([53]).

وأجيب بأنه لا محذور فى جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلح له ، كما جعلوه في المثنى والمجموع من نفسها ، وهو علامة التثنية والجمع ([54]).

يقول ابن مالك :" ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف ؛ لأن الحرفالمختلف البيان صالح للدلالة، أصلاً كان أو زائداً، مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس

[48] – هو : يوسف بن عبد الله الزجاجي – ، أبو القاسم ، علم من أعلام النحو واللغة ، صنف شرح الفصيح ، وعمدة الكتاب ، واشتقاق الأسماء ،
توفى سنة 415هـ (البغية 358/2)

[49] – هو محمد بن المستنير، أبو على النحوي، المعروف بقطرب، توفى سنة 206هـ (معجم الأدباء 53/19، 54)

[50] – هو : إبراهيم بن سفيان بن سليمان، أبو إسحاق الزيادي، كان نحوياً لغوياً رواية، توفى سنة 249 هـ (البغية 414/1، ومعجم الأدباء 158/1، 211)

[51] – الهمع 38/1، وشرح الأشموني 74/1.

[52] – شرح التسهيل لابن مالك 43/1.

[53] – الهمع 38/1، وحاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى 104/1.

[54] – حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى 104/1.

الإعراب مزيد فائدة، وإعرابها بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا مثله فى الآحاد أمن من استبعاد، ولم يحد عن المعتاد)([55])

المذهب الثانى: وهو مذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين: أن إعرابها منوياً فى حروف المد، وما قبلها حركات إتباع مدلول بها، فإذا قلت : قام أبوك فأصله : (أبَوُك) ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل : (أبُوُك) ، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت : رأيت أباك ، فأصله : (أبَوَك) تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً . وإذا قلت : مررت بأبيك ، فأصله بأبَوِك ، ثم اتبعت حركة الباء لحركت الواو ، فصارت (بأبِوِك)، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، فسكنت وقبلها كسرة ، فقلبت ياء ([56]). واستدل لهذا المذهب بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة ، أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه ([57]).

المذهب الثالث : وهو مذهب الكوفيين : أنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف ، وبالحروف أيضاً ([58]).

واحتجوا لذلك بأن هذه الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة تكون إعراباً لهذه الأسماء فى حال الإفراد ، نحو قولك : هذا أب لك ،ورأيت أباً لك ، ومررت بأب لك ، وما أشبه ذلك ، والأصل فيه : (أبو) فاستثقلوا الإعراب على الواو وأوقعوه على الباء ، وأسقطوا الواو ، فكانت الضمة علامة للرفع ، والفتحة علامة للنصب ، والكسرة علامة للجر ، فإذا قلت فى الإضافة : هذا أبوك ، وفى النصب:

---

[55] – شرح التسهيل لابن مالك 43/1.

[56] – شرح التسهيل لأبن مالك 43/1 ، وارتشاف الضرب 416/1.

[57] – القطر بحاشية الفاكهي 104/1، والهمع 38/1 .

[58] – الإنصاف 17/1، والهمع 38/1 .

رأيت أباك ، وفى الجر : مررت بأبيك ، والإضافة طارئة على الإفراد كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد ؛ لأن الحركة التى تكون إعراباً للمفرد فى حال هي بعينها تكون إعراباً له فى حال الإضافة .

واستدلوا لصحة ذلك – أيضاً – بتغيير حركات الباء في حال الرفع و النصب و الجر ، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات فى كونها إعراباً بدليل أنها تتغير فى حال الرفع والنصب والجر ، فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر ، فدل على أنه معرب من مكانين([59]) .

وقد رد هذا المذهب من وجوه : أحدها : أن قولهم : "إن هذه الحركات إعراب فى حال الإفراد فكذلك فى حال الإضافة ، " مردود بأن حرف الإعراب فى حال الإفراد هو الباء ؛ لأن اللام التي هى الواو من (أبَوٌ) لما حذفت من آخر الكلمة صارت العين التي هي الباء بمنزلة اللام فى كونها آخر الكلمة ، فكانت الحركات عليها حركات إعراب ، فأما فى حال الإضافة فحرف الإعراب هو حروف العلة ؛ لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات ردوا اللام فى الإضافة، ليدلوا على أن من شأنهم الإعراب بالحروف توطئة لما يأتي فى باب التثنية والجمع ، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكن هذه الحركات على الباء فى حال الإضافة حركات إعراب ؛ لأن حركات الإعراب لا تكون فى حشو الكلمة ،وصار هذا بنزلة تاء التأنيث إذا اتصلت ببناء الاسم ، نحو : قائم وقائمة ، فإنها تصير حرف الإعراب ؛ لأنها صارت آخر الكلمة . وتخرج ما قبلها عن تلك الصفة ؛لأنه قد صار بمنزلة حشو الكلمة ،فكذلك ها هنا ، بل أولى ، فإن تاء التأنيث زائدة على بناء الاسم وليست أصلية ،وحرف العلة ها هنا أصلي فى بناء الاسم وليس

[59] – الإنصاف 19/1

زائداً ، وإذا ترك ما قبل الزائد حشواً ؛ فلأن يترك ما قبل الأصلي حشواً كان ذلك من طريق الأولى .

الثاني : أن قولهم : " إن الحركة التى تكون إعراباَ للمفرد فى حال الإفراد هي بعينها تكون إعراباً له فى حال الإضافة ،نحو : هذا غلام وهذا غلامك ، مردود بأن الحركة تكون واحدة فيهما إذا كان حرف الإعراب فيهما واحد ، نحو : هذا غلام ، وهذا غلامك ، والحق أنهما مختلفان فلا يقاس أحدهما على الآخر .

الثالث : أن قولهم : " تغير الحركات على الباء فى حال الرفع والنصب والجر يدل على أنهما حركات إعراب " مردود بأنها ليست حركات إعراب ، وإنما هى توطئة للحروف التي بعدها ؛ لأنه من جنسها ، كما قيل فى الجمع السالم ، نحو : مسلمون ومسلمين فإن ضمة الميم فى الرفع تتغير إلى الكسرة فى حال الجر والنصب، وليس ذلك بإعراب وإنما جعلت الضمة توطئة للواو ، والكسرة توطئة للياء ، فكذلك ها هنا ([60]).

المذهب الرابع : ذهب المازني والزجاج إلى أنها معربة بالحركات ،والحروف ناشئة منها للإشباع ([61]) كما فى قول ابن هرمة :

وأنني حيثما يثني الهوى بصري من حيثما سلكوا أدنو فأنظورو([62])

أراد فأنظر ، فأشبع الضم فنشأت الواو .

---

[60] – الإنصاف 31/1 ،32 ، وشرح الكافية فى النحو للرضي 27/1 .

[61] – شرح الكافية فى النحو للرضي 27/1 ، وأسرار العربية صـ 45 .

[62] – البيت من البسيط ، وه فى ملحق ديوان ابن هرمة صـ 239 . ينظر البيت فى المحتسب 259 ، والجنى الداني صـ 173 ، والهمع 2/ 156 .

وقول عنترة :ينباع من ذفرى غضوب حسرة زيافة مثل الفنيق المكدم ([63])

أراد : (ينبع) فأشبع فتح الباء ضرورة فتولدت الألف من هذا الإشباع .

وقول الفرزدق:

تنفي يداها الحصى فى كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف ([64])

ورُدَّ هذا المذهب بأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر وأما في حال الاختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع ، وها هنا بالإجماع تقول : هذا أبوك ، ورأيت أباك ، ومررت بأبيك ، كذلك سائرها فدل على أنها ليست للإشباع عن الحركات، وأن الحركات ليست للإعراب ([65]) .

المذهب الخامس : وهو مذهب الربعي : أنها معربة من حركات منقولة من حروف العلة إلى ماقبلها ، فإذا ما كانت مرفوعة كان فيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبة كان فيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجرورة كان فيها نقل وقلب ، واستدل لذلك بأن الأصل فى قولك (هذا أبُوه) هو (هذا أبَوُه) فاستثقلت الضمة على الواو ، فنقلت وبقيت الواو على حالها ، فكان فيها نقل بلا قلب .

والأصل فى قولك (رأيت أباه) هو (رأيت أبَوَه) ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، فكان فيه قلب بلا نقل . والأصل فى قولك : مررت بأبيك : مررت بأبِوك ، فاستثقلت الكسرة على الواو ، فنقلت إلى ما قبلها فقلبت الواو ياء

---

[63] – البيت فى ديوان عنترة صـ 204 ، والإنصاف 26/1 ، والخصائص 121/3 ، ورصف المباني صـ 11 .

[64] – البيت من البسيط ، وهو فى الكتاب 28/1 ، والإنصاف 27/1 ، سر صناعة الإعراب 769/2 . والشاهد فى قوله : (الصياريف) ، حيث مطل كسرة الراء فتولدت الياء ، وذلك للضرورة الشعرية .

[65] – شرح المفصل 52/1 ، والإنصاف 28/1 -31 .

لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان فيه نقل وقلب([66]).

وهذا المذهب رُدَّ من وجوه:

أحدها : أن نقل حركة الإعراب إلى ما قبلها لم يثبت إلا وقفاً .

الثاني : يشترط فى الحرف المنقول إليه أن يكون ساكناً ، وهو هنا متحرك .

الثالث : يلزم على القول فى هذا المذهب أن يكون حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر .

الرابع : التباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية ([67]).

والراجح فى نظري من هذه المذاهب هو مذهب سيبويه ومن تبعه فى أنها معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة كما فى المقصور وأتبع ما قبل الآخر للآخر رفعاً وجراً ، وذلك لأمرين : أحدهما : أن الأصل فى الإعراب أن يكون فى الحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه ، وقد أمكن ذلك فى هذه الأسماء فوجب المصير إليه ، وإذا كان التقدير مرعياً فى المقصور ، نحو : جاء الفتى ، وفى المحكي كقولك : من زيداً ؟ لقائل : رأيت زيداً ، وفى المتبع كقراءة بعضهم [68] (الحمدِ لله) [69] وكقولهم :

واغلام زيداه ، مع عدم ظاهر تابع للمقدر ، فهو عند وجود ذلك أحق بالرعاية وأولى .[70]

الثاني : أن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل ، فيكون بالواو ،

---

[66] – شرح المفصل 52/1 ، الهمع 38/1 ، 39 .

[67] – شرح الكافية فى النحو للرضي 27/1 ، وشرح التسهيل لا بن مالك 43/1 .

[68] – هى قراءة الحسن البصري ورؤبة (القراءات الشاذة لا بن خالويه ص 9) .

[69] – الآية الأولى من سورة الفاتحة .

[70] – شرح التسهيل لا بن مالك 48/1 .

كقولك : أبو جاد هواز ، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها فى التوقف على عامل ، وفى عدم ذلك دليل أن الأمر بخلاف ذلك ([71]).

ولما كان هذا الوجه قوياً من حيث القياس – على هذا النحو الذي رأيناه– صححه ابن مالك وابن هشام من المتأخرين .

وإذا كنا قد رجحنا هذا المذهب من حيث القياس إلا أنه مما ينبغى أن يذكر أن ما ذهب الزجاجى وقطرب والزيادي من البصريين وهشام من الكوفيين ، من أنها معربة بالحروف الثلاثة – وإن كان الإعراب فيها على سبيل النيابة عن الحركات أي ليس على الأصل هو أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ، ومن ثم كان هو المشهور.

وبناء على هذا فأنت مخير في إعراب الأسماء الستة على حملها على أحد هذين المذهبين،أما بقية المذاهب فمبنية على التكلف ،ولم تخل من اعتراضات دفعتهم إلى القول ببطلانها.

[71] – شرح التسهيل لابن مالك 49/1

المســـألة الثالثـــــة: دخول الباء على الخبر المتقدم لـ (ما العاملة عمل ليس).

نقل الرضي عن أبي علي والأخفش منعهما دخول الباء على خبر(ما) المتقدم ، وتجويز الربعي دخولها عليه فقال :(ومنع أبو علي و الأخفش دخولها على خبر(ما) المتقدم ، خلافاً للربعي ([72])

****

– دخول الباء على خبر (ما) فيه خلاف:فمن النحويين من لا يدخلها إلا مع التأخير كقوله تعالى : " وما ربُك بِظلَّام للعبيد " ([73]) ، وقوله: "وما ربك بِغافل عما تعملون " ([74]) .

– ومنهم من أجاز دخولها مع التأخير والتقديم فى اللغتين معا ، وذلك كقول امرأة من غنى :

أما والله لو كنت حراً وما بالحر أنت ولا العتيق ([75])

وقد أيد الرضي هذا المذهب ، حيث عقب على كلام الربعي بقوله :

(والبيت المذكور شاهد له) ([76]) . وصححه ابن عصفور ، وجعل البيت دليلاً على صحة هذا المذهب ، يقول ابن عصفور : (ومنهم من أجاز دخولها مع

---

[72] – شرح الكفاية للنحو للرضي 268/1

[73] – من الآية 46 من سورة فصلت .

[74] – من الآية 123 من سورة هود .

[75] – البيت من الوافر ، نسبه القراء فى معاني القرآن 44/1 لامرأة من غنى ، وهو فى الإنصاف 121/1 ، والجنى الداني صـ 442 ، والتصريح 233/2 ، والهمع 2/ 18 ، 41 .

[76] – شرح الكفاية فى النحو للرضي 268/1.

التقديم والتأخير فى لغتين معاً ، وهو الصحيح بدليل قول الشاعر :

أما والله لو كنت حراً وما بالحر أنت ولا العتيق

فأدخل الباء فى الخبر مع التقديم ، فدل ذلك أن الباء يجوز دخولها فى الخبر ([77]) .

وهذا الرأي هو الأنسب – فى نظري – من حيث السماع والقياس .

أما السماع فالبيت السابق ، وأما القياس : فقياسا على (لا) أختها ، حيث دخلت الباء على خبرها المتقدم فى قول الأخطل :

من شارب مرتج بالكأس نادمني لا بالحصور ، ولا فيها بسوار ([78])

فلما كان السماع والقياس يؤيدانه قلت برجحانه على المذهب الآخر .

[77] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 595/1 .

[78] – لبيت من البسيط ، وهو فى ديوان الأخطل صـ 79 ، ومجالس ثعلب 315/1 ، وتذكرة النحاة صـ 332 .

المســـألة الرابعـــــة: (إنما).

نقل المرادي عن الربعي أن له علة معنوية فى إفادة (إنما) الحصر ، وهي : أن (إن) حرف زائد للتأكيد ، فلما أخذوا الحكم من بين مؤكدين ناسب أن يكون مختصاً بالمسند إليه .

يقول المرادي : (والثاني – يعنى الوجه الثاني من وجه الدلالة على إفادة (إنما) الحصر – معنوي ، وهو وجه يسند إلى علي بن عيسى الربعي ، وهومن أكابر نحاة بغداد : أنه لما كانت كلمة (إن) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ، ثم اتصلت بها (ما) الزائدة المؤكدة ناسب أن يتضمن معنى الحصر ؛ لأن الحصر ليس إلا تأكيدا على تأكيد ، فإن قولك: زيد جاء لا عمرو، لمن يردد المجيء الواقع بينهما يفيد إثباته لزيد في الابتداء صريحاً، وفي الآخر ضمنا) ([79]) .

****

- (إن) حرف توكيد ، ينصب الأسم ويرفع الخبر . ومن أحكامها : أنها قد تتصل بها (ما) فيبطل عملها ، ويليها الجملتان : الاسمية والفعلية ، فتكون (ما) كافة لها عن العمل ومهيئة لدخولها على الأفعال .

ولقد اشتهر فى كلام المتأخرين من أهل النحو أن (إنما) للحصر ([80]) ، وذكروا لذلك أدلة لفظية ومعنوية ([81]) .

---

[79] – الجنى الداني للمرادي صـــ396 .

[80] – يقول الإمام عبد القاهر : (اعلم أنها تفيد في الكلام بعدها إيجاب لفعل شيء ونفيه عن غيره) دلائل الإعجاز صـ 335

فأما الأدلة المعنوية فمنها :

الأول : فهم أهل اللسان لذلك ، كما تقرر من فهم الصحابة – رضى الله عنهم – من " إنما الماء من الماء "([82]) ، ومن فهم ابن عباس – رضي الله عنهما – " إنما الربى فى النسيئة " ([83])مع عدم المخالفة منهم ، فكان ذلك إجماعاً على أنها مفيدة للحصر .

الثاني : معاملة العرب للاسم بعدها معاملته بعد (إلا) المسبوقة بالنفي ، وقولهم:" معاملة (ما) و (إلا) " تمثيل ، لا أن ذلك خاص بـ (ما) وذلك فى قوله :

أنا الذائدُ ، الحامي الذمارَ ، وإنما يدافعُ عن أحسابهم أنا ، أو مثلي([84])

فهذا كقوله :

قد علمت سلمى وجارتها ما قَطَّر الفارسَ إلا أنا([85])

الثالث : أن (إن) للإثبات ، و (ما) للنفي ، والنفي والإثبات ضدان ، فلا يجوز أن يتوجها معاً إلى شيء واحد ؛ لأنه تناقص ، ولا أن يحكم بتوجه النفي

---

[81] – تنظر هذه الأدلة فى الإيضاح للخطيب القزويني صـ 13 ، 14 وعروس الأفراح للسبكي 2/ 191 – 195 ، وشروح التلخيص 191/2 – 195 ، والأشباه والنظائر 4/ 95 – 99 وغيرها .

[82] – أخرجه مسلم فى صحيحه تحت باب " إنما الماء من ماء " حديث رقم 343 جـ 1 صـ 269 .

[83] – خرجه مسلم فى صحيحه تحت باب " الربا حديث رقم 1596 جـ 3 صـ 1218 .

[84] – البيت للفرزدق فى ديوانه 153/2 ، وهو من الطويل ، ورد فى المحتسب 195/2 ، والجنى الدانى صـ 397 ، والمغنى 393/1 ، والهمع 62/1 .

[85] – البيت لعمرو بن معديكرب فى ديوانه صـ 167 وهو من السريع ، ينظر الكتاب 353/2 وشرح المفصل 101/3 ، والمغني 339/1 .

للمذكور بعدها ؛ لأنه خلاف الواقع باتفاق ، فتعين صرفه لغير المذكور ، وصرف الإثبات للمذكور ، فجاء الحصر([86])

وقد أبطل ابن هشام هاتين المقدمتين معللاً ذلك بأن (إن) للتأكيد ، لا للإثبات بدليل أنك تقول : " إن زيداً قائم " ، " وإن زيداً ليس بقائم " ، ومنه قوله تعالى: " إن الله لا يظلم الناس شيئاً "([87]) وليست (ما) للنفي ، بل هي زائدة ، كما زيدت فى أخواتها : (ليتما) و (لعلما) و (لكنما) ، و (كأنما)([88]) ونسب بعضهم القول بأن (ما) نافية للفارسي فى كتابه الشيرازيات([89]) ، ودفعه السبكي بقوله : (نقل القرافي أن الفارسي قال فى الشيرازيات : إن (ما) في (إنما) نافية ، لكني رأيت فى الشيرازيات ما لعله أخذه منه ، وهو أنه قال : بعد أن ذكر أن (إنما) للحصر أن الحصر – أيضاً – في " شرٌّ أهرَّ ذا ناب " ، و " شيء جاء بك " ثم قال : والأول أسهل من هذا ؛ معه حرف قد دل عندهم على النفي ، فص- ار حذف حرف النفي فيه أسهل من هذا لقيام حرف آخر معه مقامه ، وليس في المثالين الأولين شيء من ذلك أ،هـ وليس صريحاً في أنها باقية فى النفي ؛ لأن قوله " لأن معه حرف قد دل على النفي " يريد : حرفاً يدل على النفي والإثبات ، وهو (إنما)، وإنما لم يقل : " يدل على الفي و الإثبات " ؛ لأن الإثبات مستفاد من اللفظ ، مجرداً عن (إنما) ، ولو أراد بالحرف الدال على النفي (ما) من (إنما) لما قال : " فصار حذف حرف النفي

---

[86] – عروس الأفراح 192/2 ، والجنى الداني صـ 397 .

[87] – من الآية 44 من سورة يونس .

[88] – المغني 339/1 والأشباه والنظائر 98/4 .

[89] – الجنى الداني صـ 398 .

فيه أسهل " ، إذا لو كانت باقية على النفي ، لما كان حرف معها محذوفاً)[90].

الرابع : وهو مستنبط من كلام المفسرين ، يقول الخطيب القزويني : (والدليل على أنها تفيد القصر متضمنة معنى (ما) و (إلا) قول المسفرين فى قوله تعالى : " إنما حرم عليكم الميتة والدم "[91] – بالنصب[92] معناه :ماحرم عليكم إلا الميتة، وهو المطابق لقراءة الرفع[93]، لما مر في باب"المنطلق زيد"[94] ولقول النحاة: "إنما" (للإثبات).

الخامس:وهو ما ذهب إليه الربعي :وتبعه السكاكي: أنه لما كانت كلمة(إن) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها (ما) المؤكدة ناسب أن يتضمن معنى القصر؛ لأن القصر ليس إلا تأكيداً للحكم على تأكيد، وذلك لأن نحو قولك :زيد جاء لا عمرو،لمن يردد المجيء بينهما يفيد إثبات المجيء لزيد صريحاً في قولك: زيد جاء، وضمناً في قولك: لا عمرو؛لأن نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لأحدهما، فإذا نفيته عن "عمرو" يثبت لزيد ضرورة.[95]

ورد هذا الدليل بأنه لو كان اجتماع تأكيدين للحصر، لكان قولك : " إن زيداً لقائم " مفيداً الحصر؛ لأن (إن) و (واللام) معاً للتأكيد ،ولا يفيد هذا الحصر باتفاق [96] .

---

[90] – عروس الأفراح 192/2 .

[91] – من الآية 173 من سورة البقرة

[92] – هى قراءة الجمهور (البحر المحيط 501/5)

[93] – في قراءة بن أبي عبلة (البحر المحيط 501/5 ، والد المعون 441/1)

[94] – الايضاح للخطيب القزويني 13/2 ، 14

[95] – الجنى الداني صـ 397 ، وحاشية الميرسيد شريف صـ 2/2 .

[96] – عروس الأفراح 193/2 ، والأشباه والنظائر 98/4 .

وأما الأدلة اللفظية ، فمنها :

– ما ذكره ابن هشام من أصل (إنما) : (إن) و (ما) ، وأن (إن) من (إنما) هي التي كانت الرافعة الناصبة قبل وجود (ما) ، وإن (ما) هى الحرف التالي لنحو (ليت) فى قولهم : " ليتما أخوك منطلق " ، يقول ابن هشام : (فهذه) ثلاثة أمور يدل عليها عندي أمران :

أحدهما : أنهم لم يختلفوا فى (ليتما) و (لعلما) و (لكنما) و (كأنما) فى ذلك ، يعني في تركيبها ، والثاني : أن (ما) غير نافية فلتكن (إنما) كذلك) [97] .

– ومنها : ما ذكره المرادي من أن العرب أجرت عليهم حكم النفي ، و(إلا) ففصلت الضمير بعدها ، كقول الفرزدق :

أنا الذائد الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي .

لما كان غرضه أن يحصر المدافع ، لا المدافع عنه فصل الضمير ، ولو قال:إنما أدافع عن أحسابهم ، لأفهم غير المراد ، فدل ذلك على أن العرب ضمنت(إنما) معنى (ما) و(إلا)[98]. وقد أضاف بهاء الدين السبكي إلى هذه الأدلة أدلة أخرى حيث قال : (ومنها قوله تعالى : " قل إنما العلم عند الله " [99] " قل إنما يأتيكم به الله إن شاء " [100] " قل إنما علمها عند ربي" [101] ، فإنه إنما يحصل مطابقة الجواب إذا كانت (إنما) للحصر ، ليكون معناه : لا آتيكم به إنما يأتي به الله ، ولا

---

97 – الأشباه والنظائر 99/4.

98 – الجنى الداني صـ 396 ،397 .

99 – من الآية 26 من سورة الملك .

100 – من الآية 33 من سورة هود .

101 – من الآية 187 من سورة الأعراف .

أعلمها إنما يعلمها الله ، وأصرحها إنما يأتيكم به الله ، لجواز أن يدعى فى غيرها أن الحصر أخذ من تعريف المبتدأ ، لكن الظاهر أن منع الحصر بإنما فهو لحصر المبتدأ فى الخبر أمنع ، وكذلك قوله تعالى :

" ولَمَن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس " [102] ، وفى الآية نكتة ، وهى التنبيه على أن المجازى لا يكون فعله ظلماً على الحقيقة ، وهذا المعنى أحسن من قول الزمخشري : إن المعنى : إنما السبيل على الذين يبتدئون الناس بالظلم [103] ، ومنها قوله تعالى :" وإذا لم تأتهم بآية قالوا لولا اجتبيتها قل إنما أتبع ما يوحى إليّ من ربي "[104] لا يستقيم المعنى إلا بالحصر. ومنها قوله تعالى: " وإن تولوا فإنما عليك البلاغ "[105] إذ لو لم تكن للحصر كانت بمنزلة : إن تولوا فعليك البلاغ ، وهو صلى الله عليه وسلم عليه البلاغ تولوا أم لا ، وإنما ترتب على توليتهم نفي غير البلاغ ، مما قد يتوهم نسبته له صلى الله عليه وسلم [106].

يقول أستاذنا الدكتور / محمد أبو موسى معلقاً على هذه الأدلة التي ذكرها السبكي : (هذه أدلة قوية على إفادتها الاختصاص ؛ لأنها لا تعتمد على كلام المحققين من النحاة واللغويين كالأدلة السابقة ، وإنما تعتمد على مجراها في الأسلوب، وإن ذلك يقتضي أن تكون أفادت الإثبات والنفي معاً ، وهذا من أقوى

---

[102] – من الآية 42 من سورة الشورى .

[103] – الكشاف 473/3 .

[104] – من الآية 203 من سورة الأعراف .

[105] – من الآية 20من سورة آل عمران .

[106] – عروس الأفراح 193/2 ، 194 .

الأدلة وأحكمها ، بل هو أصل ما قاله اللغويون والمفسرون ؛ لأن مقالتهم مستنبطة من دلالات التراكيب)[107].

المسـألة الخامسـة: (تنكير الحال).

نقل ابن الشجري عن الربعي أنه يرى أن العلة من تنكير الحال هى أن الحال خبر فى المعنى ، والخبر لا يكون إلا نكرة .

يقول ابن الشجري : (قال الربعي : الحال زيادة فى الخبر ، والخبر فى الأمر العام لا يكون إلا نكرة ، فوجب أن تكون الحال نكرة ؛ لأنها مستفادة مع الجملة ، كما يستفاد الخبر مع الواحد) [108] .

****

ذهب جمهور النحويين إلى أن الحال لا تكون إلا نكرة ، وأن ما ورد منها بلفظ المعرفة فهو مذكر معنى ، كقولهم : اجتهد وحدك ، وجاؤوا الجماء الغفير ، وأرسلها العراك ، وكلمته فاه إلى فيّ ، فـ (وحدك) ، و(الجماء) ، و (العراك) ، و (فاه إلى فيّ) أحوال ، وهي معرفة في اللفظ ، لكنها منكرة فى المعنى ، والتقدير : اجتهاد منفرداً ، وجاءوا جميعاً ، وأرسلها معتركة ، وكلمته مشافهة .

وزعم يونس والبغداديون أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً ، بلا تأويل ، فأجازوا " جاء زيد الراكب " . وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط : زيد الراكب أحسن منه الماشي ، فـ (الراكب) و (الماشي) حالان ، وصح تعريفهما لتأويلهما بالشرط ، إذ التقدير : زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشي ، فإن لم تتقدر

[107] – دلالات التراكيب صـ 145 .

[108] – أمالي ابن الشجري 3/3 .

بالشرط لم يصح تعريفها ، فلا تقول : جاء زيد الراكب ، إذ لا يصح جاء زيد إن ركب[109].

ولقد اختلف النحويون في علة تنكير الحال على أقوال :

القول الأول : أن الحال نكرة، لأن المقصود بها بيان هيئة صاحبها ، أي:كيفية وقوع الفعل منه، أو عليه، وذلك حاصل بلفظ التنكير ، فلا حاجة إلى تعريفها، صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير عوض([110])

القول الثاني: أن الغالب في الحال أن تكون مشتقة، وصاحبها معرفة، فالتزم تنكيرها، لئلا يتوهم كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً([111]).

وأيضاً:فإن الحال فضله ملازم للفضيلة، فاستثقل، واستحق التخفيف بلزوم التنكير، وليس غيره من الفضلات إلا التمييز ملازماً للفضيلة، لجواز صيرورته عمدة بقيامه مقام الفاعل، كقولك في: ضربت زيداً، ضرب زيد، وفي: اعتكفت يوم الجمعة، اعتكف يوم الجمعة، وفي: اعتكفت اعتكافاً مباركاً: اعتكف اعتكاف مبارك، وفي: قمت إجلالا لك: قيم إجلالا لك، فلصلاحية ما سوى الحال من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف الحال.([112])

وهذا القول مردود عليه من وجهين:

أحدهما: أن توهم كونها نعتًا حاصل أيضاً إذا كان ذو الحال نكرة منفية([113]).

---

[109] – ينظر الكتاب 371/1 ، 375 ، 391 والمقتضب 236/3 وشرح المفصل لابن يعيش 62/2 ، والتصريح 273/1 ، وشرح ابن عقيل 572/1 ، 583.

[110] – مجيب الندا إلى شرح قطر الندى2/ 136، والبسيط لأبن أبي الربيع1083/2

[111] – شرح التسهيل لابن مالك325/1 والتريح 372،373/1

[112] – شرح التسهيل لابن مالك325/1، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك صـ 230

[113] – حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى136/2.

الثاني: أن التمييز قد يخرج عن الفضيلة إلى العمدية ، وذلك كبعض التمييز الواقع بعد الفعل قد تدخل عليه(من)، فيصلح حينئذ أن يقام مقام الفاعل، كقولك في: امتلأ الكوز من ماء، امتلئ من ماء، ومع ذلك لا يجوز تعريف التمييز.

وقد أجيب عن هذا الوجه بأن مثل هذا التمييز نادر، فلا يعتد به فيحكم بجواز تعريفه على أن الكسائي حكى عن العرب "مطيوبة بها نفسي" فأقاموا التمييز مقام الفاعل، وإذا كان التمييز مستحقاً للزوم التنكير مع أنه قد ندر قيامه مقام الفاعل فالحال بلزوم التنكير أحق، إذ لا تفارقه الفضيلة بوجه.[114]

القول الثالث: وهو ما ذهب إليه الربعي وابن يعيش: " إنما استحقت الحال- أن تكون نكرة.،لأنها في المعنى ـ خبر ثان، ألا ترى أن قولك: "جاء زيد راكباً قد تضمن الإخبار بمجيء زيد وركبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة، لأنها مستفادة"[115].

وقد ضعف هذا الوجه بأن الخبر لا يجوز تنكيره، فالدليل لا يوافق المدعى، إذ المدعى أن التنكير شرط واجب، والدليل يقتضي أن يكون جائزاً لا واجباً.[116]والراجح – في نظري – هو القول الأول ، حيث إن الغرض من مجيء الحال هو بيان هيئة صاحبها، وذلك حاصل بالأصل وهو التنكير، ومن ثم فلا داعي للتعريف، ولو عرفت لكان التعريف ضائعاً كما قال الرضي.[117]

أما القولان الآخران ففيهما من الضعف ما ذكر،وهذا ما يجعلنا ننأى عن القول بهما.

---

114 – ينظر شرح التسهيل لابن مالك1/326.

115 – شرح المفصل لابن يعيش2/62.

116 – حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى2/136.

117 – شرح الكافية في النحو للرضي1/201 .

المســـألة الســادســـــة : مدخول (رُبَّما).

نقل الرضي عن الربعي أنه يرى أن (رُبَّما) لا يقع المضارع بعدها، ومن ثم جعل الكلام على إضمار (كان) في قوله تعالى: " رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَو كَانُوا مُسلِمِينَ" ([118])أي: ربما كان يود.

يقول الرضي: (وقال الربعي: أصله: ربما كان يود، فحذف(كان) لكثرة استعماله بعد ربما)[119].

****

اختلف النحويون في مدخول (رب) إذا كفت بـ(ما) على مذهبين:

أحدهما: وهو مذهب سيبويه، والفارسي، والرضي، وابن عصفور، وابن أبي الربيع: أن (رب) إذا كفت بـ(ما)لا تدخل إلا على الفعل ، فهي من حروف الأفعال مثل : قد،وسوف[120]. قيل : هو مذهب الجمهور.[121]

الثاني : وهو مذهب الكسائي وابن السراج، والهروي، وابن مالك، وغيرهم: أن (ربما) جائزة الدخول على الجملتين: الفعلية والاسمية[122].

فمن دخولها على الجملة الفعلية التي فعلها ماض قول أبي عطاء السندي:

---

[118] – الآية (2) من سورة الحجر.

[119] – شرح الكافية في النحو للرضي333/2

[120] – ينظر الكتاب115/3، وشرح الكافية في النحو للرضي332/2 وشرح جمل الزجاجي505/1، والبسيط لابن أبي الربيع866/2

[121] – الجنى الداني صـ456، والمساعد282/2.

[122] – ينظر الأصول1 /419، والأزهية صـ265، وشرح التسهيل174/3،172.

فَإِنْ تُمْسِ مهجورَ الفَناءِ فربَّما أقام به بعد الوفودِ وفوُد[123]

ومثال التي فعلها مضارع ، قول عمر بن أبي ربيعة:

لَا يخونُ الخليل شيئاً ولكن ربما يُحْسَبُ المضيع أميناً[124]

ومن دخولها على الجملة الاسمية قول أبي دؤاد الإيادي:

رُبَّمَا الجاملُ المؤبلُ فيهم وعناجيجُ بينهن المهارُ[125]

وقد تأول الفارسي وابن عصفور هذا البيت بأن (ما) نكرة موصوفة بمعنى (شيء) والاسم المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف ، أي: هو الجامل، والجملة صفة لـ(ما)[126].

وذهب أبو علي الشلوبين إلى أنه ينبغي أن يكون هذا من وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية للضرورة[127].

وقد صحح أبو حيان تأويل الفارسي وابن عصفور، مبيناً أنه لو كان ما اختاره ابن مالك من جواز دخول (ربما) على الجملة الاسمية صحيحاً لسمع من كلامهم: ربما زيد قائم بتصريح المبتدأ والخبر، وذلك لم يسمع فيما يعلم، فوجب تخريج البيت على ما خرجه الفارسي وابن عصفور[128]. وعقب عليه البغدادي بقوله: (فإن قلت: أليس الخبر وهو (فيهم) مصرحاً في البيت فكيف يدعى عدم السماع؟ قلت:

---

123 – البيت من الطويل،وهو في الخزانة539/9، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي صـ80 ، والشعر والشعراء773/2، وجواهر الأدب صـ366.

124 – البيت ي ديوان عمر بن ابي ربيعة صـ580، والهلع 143/1،والدرر119.

125 – البيت من الخفيف، وهوفي ديوان أبي داؤاد الإيادي صـ316،والأزهية صـ94،صـ266، وشرح المفصل لابن يعيش 30/8،29،والهمع 26/2.

126 – ينظر شرح جمل الزجاجي 505/1، والجنى الداني صـ456.

127 – شرح المقدمة الجزولية الكبير 826/3.

128 – التذبيل والتكميل 1181/4، وشرح أبيات مغنى اللبيب 199/3.

له أن يمنعه بجعله ظرفاً مستقراً على أنه حال من الضمير في (المؤبل)،لكن ما ذهب إليه فاسد، لأنه صحح مذهب الفارسي بما أبطله، لأنه هو القائل بأن المرفوع بعد (ربما) خبر مبتدأ ، أي: ربما هو الجامل ، فذهب إلى أنه لو كان هذا التقدير صحيحاً لسمع من كلامهم (ربما زيد القائم) لكن لم يسمع، فيلزم من هذا أن ما ذهب إليه الفارسي باطل من إضمار المبتدأ وإظهار الخبر ، إذ لو جاز لسمع إظهار المبتدأ والخبر في كلامهم ، على أنا نقول : قد يمكن أن يكون في البيت ما يوجب تصحيح ما يريد إبطاله، بجعل (الجامل) مبتدأ ، و (فيهم) الخبر ، والجملة صفة لـ(ما) وهي بمعنى (ناس) ، ولا حذف لصحة المعنى عليه، فيكون الجزآن قد سمعا بعد (ربما)، وهو عين ما ادعي عدم سماعه[129].

والظاهر أن القول بجواز دخول (ربما) على الجملتين هو الصحيح، وذلك لورودها داخلة على الجملة الاسمية في أكثر من شاهد ، ومنها البيت السابق لأبي دؤاد الإيادي ، وقول الشاعر:

أم الصّبِيَّيْن ما يدريك أن رُبَمَا عنظاءُ قلُّتها شماءُ قرواحُ[130]

وقول الآخر :

سالكاتٌ سبيلَ قَفْرَةٍ بُدَّاً رُبَّمَا ظَاعنٌ بِهَا ومقيمُ[131]

---

[129] – الخزانة 588/9.

[130] – البيت لم أهتد لقائله، وهو من البسيط و"العنظاء":الهضبة,و"شماء":مرتفعة و"قرواح": جرداء ينظر التذييل 1182/4، وشرح أبيات مغني اللبيب 3 /200.

[131] – البيت نسبه الهروي لأبي دؤاد الإيادي وهو من الخفيف . ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 506/1، والتذييل 1182/4، وشرح أبيات مغني اللبيب 199/3.

هذا، وقد اختلفوا في دخول (ربما) على المضارع : فذهب الفراء وابن السراج ، والهروي، والربعي، وغيرهم إلى التزام كون الفاعل بعد (ربما) ماضياً، لأن (رب) إنما تأتي لما مضى، فوجب أن تكون (ربما) كذلك أيضاً تدخل على الماضي[132] كقول جذ يمة الأبرش:

رُبَّما أوْفَيْت في عَلَم تَرْفَعْنَ ثَوْبي شَمَالاتُ[133]

وهؤلاء في تخريج المضارع الواقع بعد (ربما) في قوله تعالى : "رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُا لَو كَانُوا مُسلِمِينَ"على مذهبين :

أحدهما: أن دخول (ربما) في الآية على المضارع – إنما هو على إضمار (كان) ، الشأنية، والتقدير: ربما كان يود الذين كفروا. قال ابن السراج : (فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثَمَّ إضمار(كان)، قالوا في قوله تعالى:" رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُا لَو كَانوا مُسلِمِينَ": إنه لصدق الوعد كأنه قد كان، كما قال تعالى : "ولو ترى إذ فَزِعوا فلا فَوْتَ"[134] ولم يكن ، فكأنه قد كان لصدق الوعد)[135] والنحويين في نسبة القول بإضمار (كان) مختلفون ، حيث نسبه أبو البركات لأنباري إلى أبي إسحاق[136] ، ونسبه الرضي والبغدادي إلى الربعي[137] ونسبه ابن أبي الربيع وأبو حيان والتفتازاني إلى الكوفيين.([138])

---

[132] – معاني الفراء /82، والأصول /419، والأزهية صـ266، وشرح الكافية في النحو للرضي 33/2، والمقتصد 835/2، والبيان في غريب إعراب القرآن 63/2، والبسيط 866/2.

[133] – البيت من المديد وهو لجذيمة الأبرش في الكتاب518/3، والمقتضب15/3، والأزهية صـ94، والخزانة 404/11.

[134] – من الآية 51 من سورة سبأ.

[135] – الأصول 419،420/1.

[136] – البيان من غريب إعراب القرآن 63/2.

ورد الزجاج والفارسي وابن هشام هذا التخريج بأنه خروج على قياس قول سيبويه فإن حذف (كان) دون (إن)و(لو) الشرطين ليس سهلاً.[139]

قال سيبويه : (واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبدَ الله المقتول، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول) ثم قال: (واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعد الفعل يحذف فيه الفعل ، ولكنك تضمر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع ، وتظهر ما أظهروا)[140].

الثاني : أن الفعل في الآية جاء مضارعاً على سبيل الحكاية، فإن المرتقب في أخبار الله تعالى منزلة الماضي المقطوع به في تحققه، فكأنه قيل : ربما ودوا.[141]

وقد رد ابن هشام هذا الرأي بقوله : (وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل)[142]

ولم يرتض الشمني هذا الرد من ابن هشام قائلاً: (وفي كلام المصنف نظر ، فإنه لا تكلف على هذا القول ،لأنهم قالوا : إن هذه الحالة المستقبلية جعلت بمنزلة الماضي المتحقق ، استعمل معها (ربما)المختصة بالماضي ، وعدل إلى لفظ المضارع ، وإن كان المناسب – حينئذ – الماضي؛ لأنه كلام من لا خلاف في

---

137 – شرح الكافية في النحو للرضي333/2، والخزانة3/10.

138 – البسيط 867/2، وارتشاف الضرب464/2، وتذكرة النحاة صـ8، والمطول صـ172.

139 – انظر الإيضاح للعضدي صـ 254 والحجة 39/5، والمغني صـ 408

140 – الكتاب 265/1،264، وكشف اللثام عما تحت رب من أحكام صـ589 (مجلة اللغة العربية بالقاهرة العدد السادس عشر)

141 – ننظر معاني الفراء 82/2 والإيضاح للعضدي صـ 254، والأزهية صـ266 والمقتصد 834/2، والبسيط 866/2.

142 – المغني بحاشية الدسوقي 149/1.

أخباره ، فالمضارع عنده بمنزلة الماضي، فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل)[143].وجوز الفارسي في غير (الإيضاح) وقوع المضارع بعد (ربما)، وتبعه الرضي فقال :(والمشهور جواز دخول (ربما) على المضارع ، بلا تأويل كما ذكره أبو علي في غير (الإيضاح))[144]

وقال ابن منظور : (ويقال: ربما جاءني فلان ، وربما حضرني كقوله تعالى : "ربما يود الذين كفروا" ووعد الله ، حق ، كأنه قد كان فهو بمعنى ما مضى ، وإن كان لفظه مستقبلاً)[145]. واستدل لوقوع المضارع بعد (ربما) بلا تأويل بقول أمية بن أبي الصلت: ربما تكره النفوس من الأمر له فرحة كحل العقال[146]

وقد ضعف هذا الاستدلال الإمام الرازي فى مفاتيح الغيب فقال:(وهذا الاستدلال ضعيف ؛ لأنا بيَّنا أن كلمة (رب) فى هذا البيت داخلة على الاسم ، وكلامنا في أنها إذا دخلت على الفعل ، وجب كون ذلك الفعل ماضياً ، فأين أحدهما من الآخر؟)[147].

والراجح – فى نظري والله أعلم – هو ما ذهب إليه أكثر العلماء من التزام كون الفعل بعد (ربما) ماضياً، وتأويل ما ورد بغير ذالك ، وفاءً لحق (رب) في كونها لما مضى ، ويتبعها في هذا الحكم (ربما)[148].

---

[143] – حاشية الشمني على مغنى اللبيب 280/1.

[144] – شرح الكافية في النحو 333/2.

[145] – لسان العرب مادة (ر.ب.ب.) 1551/2.

[146] – البيت فى ديوان أمية بن أبي الصلت صـ 50 والكتاب 109/2، والمقتضب 42/1، وشرح المفصل 8/4،30/352.

[147] – مفاتيح الغيب 380/9، والخزانة 108/6

[148] – كشف اللثام عما تحت رب من أحكام صـ 591.

المســـألة السابعـــــة: (حبذا).

نقل الرضي عن الربعي أن (ذا) فى (حبذا) زائدة ، قال الرضي : (وقال الربعي: " ذا " زائدة ، كما في " ماذا صنعت " ؟ والمخصوص فاعل (حب)) [149] .

من الأساليب التي تعدل على عموم المدح ، وعموم الذم : (حبذا) مثبتة، ومنفية، فـ (حبذا) كـ (نعم) فى كون كل منهما فى المدح العام ، و (لا حبذا) كـ (بئس) فى كون كل منهما للذم العام والمبالغة فيه ، إلا أن (حبذا) تفضل (نعم) بأن فيها تقريباً للمذكور من القلب ، وليس كذلك (نعم) .

وتفارق (لا حبذا) (بئس) فى أن (لا حبذا) تشعر بأن المذموم مكروه و بعيد من القلب ، وليس كذلك (بئس) . [150] وقد اجتمعتا في قول الشاعر :

ألاحبذا عاذري فى الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل [151]

وتقول : حبذا رجلاً زيد ، ولا حبذا مسلماً المنافق .

والنحاة في تخريج هذا الأسلوب على مذاهب :

الأول : ذهب ابن درستويه [152] وابن كيسان [153] والفارسي [154] وابن برهان [155]

---

149 – شرح الكفاية فى النحو للرضي 319/2.

150 – شرح المفصل 138/7 ، وشرح الأشموني 40/3.

151 – البيت لم أهتد لقائله ، وهو من بحر المتقارب ينظر التصريح بمضمون التوضيح 99/2 ، و أوضح المسالك 283/3 ، والهمع 89/2 .

152 – هو : أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه ، الفارسي ، بصري متعصب لمذهبه ، من تصانيفه : نقض كتاب العين، وأسرار النحو، وأخبار النحويين، توفي سنة 347 هـ (الأعلام 2004/4

وابن خروف [156] إلى أن (حبذا) فعل ماض ، و (ذا) اسم إشارة فاعل، و (رجلاً) تمييز ، و (زيد) مخصوص بالمدرج يجوز فيه من الإعراب ما يجوز فى اسم الممدوح ، أو المذموم في باب (نعم) و (بئس) فيكون خبر ابتداء مضمر ، وكأنه قال : هو زيد ، أى المحبوب زيد ،

أو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير : زيد المحبوب ، فحذف الخبر ، أو يكون مبتدأ و (حبذا) في موضع خبره ، واستغني باسم الإشارة عن الضمير كما كان ذلك في قوله تعالى : " ولباس التقوى ذلك خير"[157] – في قراءة من رفع " لباس التقوى"[158] ، أي:هو خير .

المذهب الثانى : وهو مذهب سيبويه [159] والمبرد [160] والفارسى [161] ، وابن السراج [162] ، وقوم أن (حبذا) جميعه اسم مبتدأ ، والمرفوع بعده خبر ، فهو اسم مركب من (حب) و (ذا) ركب الاسم مع الفعل ، وكانت الغلبة للاسم لأمور

---

153 – هو : محمد بن أحمد إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي ، المتوفى سنة 299 هـ (البغية 18/1)

154 – البغداديات صـ 201

155 – شرح اللمع لابن برهان صـ 420.

156 – شرح التسهيل لابن مالك 23/3 ، وارتشاف الضرب 29/3 .

157 – من الآية 26 من سورة الأعراف .

158 – قرأ ابن عامر والكسائي وأهل المدينة بالنصب والباقون بالرفع (السبعة في القراءات لابن مجاهد صـ 280) .

159 – الكتاب 180/2.

160 – المقتضب 143/2.

161 – البغداديات لأبي على الفارسي صـ 201- 204

162 – الأصول لابن سراج 114/1 ، 115

ثلاثة :

الأول : أن الأسماء أصل الأفعال ، والأصول – أبداً – تغلب على الفروع إذا اجتمعت .

الثاني : أنه قد وجد من الأسماء ما هو مركب ، نحو : بعلبك ، ورام هرمز ، وخمس عشرة ، وأمثال ذلك كثيرة ، ولم يوجد من الأفعال ما هو مركب .

الثالث : أن العرب قد تدخل عليه حرف النداء كثيراً [163] ، كقول جرير :

يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا [164]

يا حبذا القمْراءُ والليل الساجْ وطرقٌ مثلُ ملاءِ النساجْ [165]

هذا التوجيه صرح به المبرد فى المقتضب ، وابن السراج في الأصول ، ورده ابن مالك بما يلي : 1- أنهما – يعنى المبرد وابن السراج – مقران بفعلية (حب) وفاعلية (ذا) قبل التركيب ، وهما لم يتغيرا بعد التركيب لا معنى ولا لفظاً ، فوجب بقاؤهما على ماهما عليه .

2- أنه لو كان (حبذا) مركباً مخرجاً لها من نوع إلى نوع لكان لازماً كلزوم تركيب " إذ ما " ومعلوم أن تركيب (حبذا) لا يلزم ، لجواز الاقتصار على (حب) عند

[163] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 610/1

[164] – البيت لجرير فى ديوانه صـ 165 وهو من البسيط – ينظر شرح المفصل 140/7 والجنى الداني صـ 357 ، والهمع 88/2.

[165] – البيت نسبه ابن منظور فى لسان العرب مادة (س . ج . ا) للحارثي ، وهو من السريع ، ينظر شرح المفصل 139/7 ، والكامل 194/1 ، والهمع 88/2 .

العطف كقول عبد الله بن رواحة : فحبذا ربًّا وحبَّ دينا [166]

أي : وحبذا دينا ، فحذف (ذا) ولم يتغير المعنى ، ولا يفعل ذلك بـ (إذ ما) وغيرها من المركبات تركيباً مخرجاً من نوع إلى نوع ، فعلم بذلك أن تركيب (حبذا) ليس مخرجاً من نوع إلى نوع [167].

المذهب الثالث : وذهب قوم منهم الأخفش وخطاب المرادي : أن (حبذا) – جميعه – فعل ، فهو فعل مركب من (حب) و (ذا) ، وغلب الفعل لأمرين :

أحدهما : أن الفعل هو الأسبق ، والأكثر حروفاً فينبغى أن يغلب على الاسم .

الثاني : أنهم صرفوه ، فقالوا : لا تحبذه بما لا ينفعه ، والتصريف من خصائص الأفعال [168]. وعلى هذا المذهب تصير (ذا) كبعض حروف الفعل ، والاسم المرفوع بعده فاعل .

وقد ضعف هذا المذهب من وجوه ثلاثة :

الوجه الأول : أنه مؤسس على دعوى مجردة من الدليل .

الوجه الثاني : أن فيه تغليباً لأضعف الجزأين على أقواها .

الوجه الثالث : أن فيه ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ، ولا نظير بذلك ، بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم ، كبرق نحره ، وتأبط شراً . [169]

المذهب الرابع : أن (ذا) زائدة ، والمرفوع فاعل (حب) ، وهو مذهب الربعي

---

166 – الرجز فى ديوان عبد الله بن رواحة صـ 107 . والشاهد فيه:(وحب دينا) حيث حذف (ذا) من (حبذا) مما يدل على بأن (ذا) غير إشارية ،

إذ لو كانت إشارية لما حذفت . ينظر الهمع 88/2 ، 89 ، وشرح الأشموني 42/3 .

167 – شرح التسهيل لا بن مالك 23/3 ، 24 .

168 – شرح المفصل لا بن يعيش 141/7 ، وارتشاف الضرب 29/3

169 – شرح التسهيل لا بن مالك 26/3 ، شرح جمل الزجاجي لا بن عصفور 610/1

وقد رد هذا المذهب بأن زيادة الأسماء لم تعهد [170].

والصحيح من هذه المذاهب هو المذهب الأول ، وهو أن (حب) فعل ماض (ذا) فاعله ، وأنهما باقيان على أصلهما من كونهما جملة فعلية ما ضوية ؛ لأن الأصل عدم التغيير ، وقد أيد البقاء على الأصل بعدم تغيير المعنى إذا ما حذف أحد الجزأيين ، وذلك كاقتصارهم على (حب) إذا عطف على (حبذا) .[171]

كذلك لا داعي للقول بزيادة (ذا) مادام يمكننا حمله على الأصاله ، خاصة أن في القول بزيادته مخالفة للجمهور – عدا الأخفش – حيث يرون امتناع زيادة الأسماء[172] أما الأخفش فقد جوز زيادة الأسماء ، فذهب في قوله تعالى : " فاضربوا فوق الأعناق "[173] إلى أن المعنى : اضربوا الأعناق ، كما تقول : رأيت زيد ، تريد : زيداً [174] فلعل الربعي تبع الأخفش في القول بجواز زيادة الأسماء ، لذا قال بزيادة (ذا) في (حبذا) .

[170] – التصريح 139/1.

[171] – التصريح بمضمون التوضيح 99/2 ، وشرح الأشموني 40/3

[172] – البحر المحيط 471/4.

[173] – من الآية 12 من سورة الأنفال.

[174] – نقله عنه أبو حيان في البحر المحيط 471/4 ، والسمين في الدار المصون 404/4 ولم أقف عليه في معاني القرآن له .

المســـألة الثامنـــــة: بناء (فَعَال).

ذكر بعض النحويين أن الربعي يرى أن العلة من بناء (فَعَال) كحذام، علماً مؤنثاً عند الحجازيين هي تضمنه معنى هاء التأنيث: قال ابن الشجري: (ولعلي بن عيسى الربعي، في بناء "حذام"، ونظائرها علة لم يسبق إليها، وهي تضمنهم معنى علامة التأنيث التي في حازمة وقاطمة، وراشقة، فلما عدلن عن اسم مقدرة فيه التاء وجب بناؤهن لتضمنهن معنى الحرف)[175]

وقال ابن عصفور: (ومنهم من قال : إنما بنيت لتضمنها معنى الحرف،وهو تاء التأنيث ،وهو مذهب الربعي)[176]

وقال الأشموني: (وقيل : لتضمنه معنى هاء التأنيث :قاله الربعي)[177].

(فعال) ينقسم قسمين : أحدهما : معدول، والثاني: غير معدول.

والمعدول ينقسم خمسة أقسام:

القسم الأول: أن يكون اسم فعل أمر، نحو: نزال وتراك.

القسم الثاني: أن يكون معدولاً عن مصدر معرفة، نحو:فجار،ويسار.

القسم الثالث: أن يكون معدولاً عن صفة غالبة، على وزن فاعلة،نحو: حلاق (اسم للمنية)،و(وقاع) للكية في الرأس، ومنه قول عوف بن الأحوص:

وكنت إذا بُلِيت بخصمِ سوءٍ دَلْفتُ له وأَكْوِيه وَقَاعِ[178]

القسم الرابع: أن يكون اسماً معدولاً عن(فاعله) مثل: حذام، رقاش، قطام.

---

175 – أمالي ابن الشجري 362/2.

176 – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 244/2

177 – شرح الأشموني 268/3.

178 – البيت من الوافر، ينظر المفصل 62/4، ولسان العرب مادة(و.ق.ع)405/8.

القسم الخامس: أن يكون معدولاً عن فاعله في النداء، نحو: فساق، وغدار، وخباث. وغير المعدول على أربعة أنواع:

النوع الأول: أن يكون اسماً مفرداً نكرة، مثل: جماد، جناح.

النوع الثاني: أن يكون مصدراً ،نحو: ذهاب.

النوع الثالث: أن يكون صفة، مثل: جواد.

النوع الرابع: أن يكون جمعاً، بينه وبين واحده حذف الهاء، نحو: سحاب.

وهذه الأنواع الأربعة مصروفة إلا أن يسمى بها، فإن سمى بها، فلا يخلو من أن يكون مذكراً، أو مؤنثاً، فإن سمى بها مذكر انصرف قولاً واحداً؛ لأنه ليس فيه إلا علة واحدة خاصة، إلا أن يكون منقولاً من مؤنث، نحو:(عناق)– اسم راجل. سمى به مؤنث امتنع الصرف للعلمية والتأنيث.[179]

وأما الأقسام الخمسة المعدولة فإليك فصل المقال فيها:

اتفق على بناء الأقسام الأربعة الآتية على الكسر:

1- (فعال) الذى هو اسم فعل أمر: يبنى هذا النوع على الكسر، وذلك لوقوعه موقع المبني، وهو الأمر[180]، أو لتضمنه معنى الحرف، وهو اللام؛ لأن (نزال)فى معنى(لتنزل)[181]

2- (فَعَال) المعدولة عن مصدر معرفة: نحو:يسار،وفجار،وقد بنيت هذه لأنه اجتمع فيها ما اجتمع في (نزال) وبابه من التعريف والتأنيث والعدل، فهى محمولة عليه، ومشابهة له من الجهات المذكورة.

---

179 – ينظر شرح المفصل 4/49-60، شرح جمل الزجاجي 2/243،242، وارتشاف الضرب1/436.

180 – شرح المفصل 4/50 .

181 – شرح جمل الزجاجي 2/243.

3- (فَعَال) الذي هو معدول عن صفة غالبة، على وزن (فاعلة)، نحو: حلاق ، ووقاع.

4- (فَعَال) الذي هو معدول عن (فاعلة) في النداء، نحو: فساق، غدار.

5 – وأما (فَعَال) الذي هو اسم علم معدول عن (فاعلة) نحو: حذام، ورشاق، وقطام، فبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، وأهل الحجاز، يبنونه، ما لم يكن آخره راء، فإن بني تميم يبنونه، وذلك أن مذهبهم الإمالة، وللراء حظ من الإمالة ليس لغيرها من الحروف، وقد لا يبنون[182]، كقول الأعشى:

ومَرَّ دهْرٌ على وَبَارِ فهلَكتْ جهرةً وبارُ[183]

ولقد اختلف السبب الموجب لبناء هذه الأقسام الثلاثة من (فعال) على مذاهب:

المذهب الأول: وهو مذهب سيبويه: أنها بنيت لمشابهتها بفعال الذي هو اسم الأمر.[184]

ووجه الشبه هو مجامعتها إياه في التأنيث والعدل، والتعريف، والوزن.([185])

المذهب الثاني : وهو مذهب أبي العباس المبرد:أنها لتوالي العلل عليها، وذلك أنها قد كانت ممنوعة من الصرف قبل العدل للتأنيث والتعريف، فلما زاد العدل، وليس بعد منع الصرف إلا البناء بنيت.([186])

وهذا المذهب رماه ابن جني وابن عصفور بالفساد والبطلان:

---

[182] – الكتاب 278/3،والمقتضب 49/3.

[183] – البيت من مخلع البسيط، وهو في ديوان الأعشى ص331، الكتاب279/3 والمقتضب 50/3، والهمع 29/1.

[184] – الكتاب 274/3 .

[185] – شرح المفصل 64/4، شرح جمل الزجاجي 244/2 .

[186] – المقتضب 374/3.

قال ابن جني: (ومما يفسد قول من قال: إن الاسم إذا منعه السببان من الصرف، فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع عنه الإعراب ، ذلك أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب غير مبني. وذلك كامرأة سميتها بـ(أذربيجان)فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع: وهي التعريف والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون، وكذلك إن عنيت بأذربيجان البلدة والمدينة؛ لأن البلد فيه الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب الثلاثة أحجى بألا ترفعه، وهذا بيان)([187])

ولم يوافق ابن عصفور ابن جني في رده هذا، وذلك لأنه فسر كلام المبرد على غير مراده، ومن ثم كان رده على هذا النحو، يقول ابن عصفور: (وأما من رد على أبي العباس المبرد بأن كثرة العلل لا توجب البناء، واستدل على ذلك بـ(بعلبك) وأنك إذا سميت امرأة (سلمان) فإنك تمنع الصرف، ولا يجوز البناء، فلو كانت كثرة العلل توجب البناء لبُني،ألا ترى أن (سلمان) قد اجتمع فيه زيادة الألف والنون والعلمية والتأنيث. وفي (بعلبك) التعريف والتأنيث والتركيب فباطل؛ لأن أبا العباس إنما ذهب إلى أن الاسم إذا كان لا ينصرف فحدثت عليه علة فإنه يبنى؛ لأنه ليس بعد منع من الصرف إلا البناء، وأما ما دخلته علل كائنة ما كانت في أول أحواله، ولم يثبت له المنع من الصرف قبل ذلك فإن ذلك لا يوجب بناءه؛ لأنها دخلت عليه وهو مصروف، فنقلته إلى منع الصرف)([188]) ،ومن هنا يرى ابن عصفور أن هناك علة أخرى غير هذه العلة تبطل مذهب المبرد، وهي أن كثرة العلل لا توجب البناء؛ لأن هذه العلل إذا وجدت في الاسم كان الاسم بها مشبهاً للفعل، وشبه الفعل لا يوجب البناء بل الذي استقر في شبه الفعل بوجود هذه العلل فيه منع الصرف.

[187] – الخصائص 179/1 .

[188] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 245/2.

المذهب الثالث: وهو مذهب الربعي : أنها بنيت لتضمنها معنى الحرف، وهو تاء التأنيث الذي فيه حازمة وقاطمة وراقشة. وهذا المذهب رُدَّ من وجهين:

أحدهما: أنه لو كان الأمر كما زعم لم يجز في الاسم العلم المؤنث إلا البناء خاصة، كما لم يجز في المعدول عن المصدر، وعن الصفة الغالبة إلا البناء؛ لأن الاسم المتضمن معنى الحرف، لا يجوز فيه إلا البناء خاصة.[189]

الثاني: أنهم قد عدلوا (جَمَادِ) عن الجمود، وهو خال من تاء التأنيث[190]

وبناء على هذا فالمذهب الصحيح هو المذهب الأول.

[189] – المرجع السابق نفسه 2/245،244.

[190] – أمالي ابن الشجري 2/362.

المســـألة التاسعـــــة : (أيـــــان).

نقل السيوطي عن الربعي أن (أيان) تختص بمواقع التفخيم، فقال : (نقل عن علي بن عيسى الربعي أنها تختص بمواقع التفخيم " أيان يوم الدين " [191] و" أيان يوم القيامة " [192] والمشهور أنها لا تختص به)[193]

****

-(أيان) ظرف زمان مبنى، وهو بمعنى (متى) إلا أنه يخالف (متى)في أمور:

أحدهما: أن (متى) أكثر استعمالاً منها.

الثاني: أن (متى) متفق على استعمالها في الأزمنة كلها. أما (أيان) فأكثر النحويين على أنه لا يستفهم بها إلا عن المستقبل، كقوله تعالى : "وما يشعرون أيان يبعثون" [194] وجوز بعضهم أن يستفهم بها عن الماضي ، فتقول: أيان جئت؟[195]

الثالث: أن (متى) متفق على استعمالها للشرط ، كقول الأعشى :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نارٍ عندها خير موقد[196]

وقول عنترة:

---

191 – من الآية 12 من سورة الذاريات .

192 – من الآية 6 من سورة القيامة .

193 – الهمع 57/2 .

194 – من الآية 65 من سورة النمل .

195 – ينظر شرح التسهيل لابن مالك 71/4،والكتاب 86/3،والمقتضب65/2.

196 – البيت من الطويل، وهو في ديوان الأعشى صـ51،والكتاب86/3،والمقتضب65/2.

متى ما تلْفِنِي فرْدَيْن ترْجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا [197]

أما أيان فيقول عنها الرضي: (كُتُب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط،وأجاز بعض المتأخرين ذلك ،وهو غير مسموع)[198] وفيه نظر،وذلك لأن الجزم بها محفوظ، وإن كان سيبويه لم يحفظه فقد حفظه أصحابه [199]، ومن ذلك قول الشاعر:

أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا [200]

وقول أمية بن عائذ :

إذا النعجة الأذناء كانت بقفرة فأيان ما تعدل بها الريح تنزل ([201])

وتبين من خلال استقرائي لشواهد (أيان) أنها قد تستعمل في مواقع التفخيم كقوله تعالى : " يسأل أيان يوم الدين " [202] وقوله تعالى : " يسأل أيان يوم القيامة " [203]

وقول الشاعر:

أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

وقد تستعمل لغيره كقول الشاعر:

---

[197] – البيت من الوافر،وهو في ديوان عنترة صـ234،وشرح المفصل 55/2 ، 116/4، والهمع63/2.

[198] – شرح الكافية في النحو للرضي 116/2.

[199] – ارتشاف الضرب 548/2 .

[200] – البيت لم أهتد لقائله،وهو من البسيط، ينظر شرح التسهيل لابن مالك71/4،والدر المصون379/3،وشرح الأشموني/10

[201] – لبيت من الطويل ،وهو في شرح أشعار الهذليين526/2، وشرح عمدة الحافظ صـ363،والدر المصون379/3،والهمع63/2 .

[202] – من الآية 12 من سورة الذاريات .

[203] – من الآية 6 من سورة القيامة .

إذا النعجة الأذناء كانت بقفرة فأيان ما تعدل بها الريح تنزل

وبناء على هذا فإن ما زعمه الرضي من إن (أيان) تختص بالأمور العظام ليس على حقيقته ؛ إذ الشواهد –كما رأينا – تؤيد أنها تأتي للأمور العظام وغيرها.

وأما ما ذكره السيوطي من أن المنقول عن الربعي أنه يرى أن (أيان) تختص بمواقع التفخيم ففيه نظر؛لأن ما نقله السكاكي[204]، والقزويني[205]عن الربعي لايشير إلى أنه يخصها بمواقع التفخيم دون غيرها، بل تشير إلى أنها تأتي للتفخيم،ولا يعنى ذلك أنها لا تأتي لغيره.

يقول السكاكي – رحمه الله :(وعن علي بن عيسى الربعي – رحمه الله– إمام أئمة بغداد فى علم النحو،أن (أيان) تستعمل فى موضع التفخيم، كقوله عز قائلا: "يسأل أيان يوم القيامة" و "يسأل أيان يوم الدين")[206]

ويقول القزويني – رحمه الله – : (وعن علي بن عيسى الربعي:أن (أيان) تستعمل في موضع التفخيم كقوله تعالى : " يسأل أيان يوم القيامة" "يسأل أيان يوم الدين")[207] .

فقولهما: (وعن علي بن عيسى الربعي: أن(أيان) تستعمل في موضع التفخيم) ليس

---

[204] – هو: يوسف بن أبي بكر،بن محمد،بن علي،أبويعقوب السكاكي،سراج الدين الخوارزمي إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان،والعروض والشعر، من مصنفاته:مفتاح العلوم ،توفي سنة626هـ (البغية 364/2).

[205] – هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر،بن أحمد،بن محمد،بن عبد الكريم،بن الحسن،بن علي،بن إبراهيم،قاضي القضاة،جلال الدين القزويني،أتقن الأصول والعربية والمعاني،والبيان،توفي سنة739هـ ومن تصانيفه:تلخيص المفتاح في المعاني والبيان.(البغية156/1).

[206] – ينظر مفتاح العلوم صـ169.(البغية156/1

[207] – الإيضاح بتعليق الصعيدي 43/2 .

فيه ما يدل على اختصاصها بمواضع التفخيم، ومن ثم قال ابن يعقوب المغربي[208] - رحمه الله – :(هذا الكلام – يقصد كلام الربعي – يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم، ويحتمل أن يكون المراد منه أنها تستعمل في التفخيم، كما تستعمل في غيره، وهو ظاهر كلام النحوين[209]

[208] – هو:يعقوب بن عبد الله المغربي،المالكي،النحوي،كان عارفا بالفقه والأصول والعربية،توفي سنة783هـ(البغية350/2 .

[209] – مواهب الفتاح 288/2 .

المســـألة العاشـــرة : (كَم) الاستفهامية.

نقل البغدادي – رحمه الله – عن الربعي أنه جوز أن تكون (كم) على رواية نصب (عمة) و (خالة) فى قول الفرزدق:

كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاءَ قد حلبت على عشاري [210]

استفهامية وخبرية، فقال (على أنه قد روي (عمة) و(خالة) بالحركات الثلاث...، وجوّز في النصب أن تكون(كم) استفهامية وخبرية،وهومذهب أبي حسن الربعي) [211]

****

– (كم) كناية عن عدد ، لذلك وضعت في كتب النحو عقيب أبواب العدد وهي تنقسم إلى قسمين : استفهامية ، وخبرية أما الاستفهامية التى تستدعي جوابا، ومعناها أى عدد ؟ والخبرية : هي التي لا تستدعي جوابا ، ومعناها : عدد كثير[212] وكلاهما مبني . فالاستفهامية بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام وهي الهمزة ، والخبرية بنيت لشبهها بـ (رب) ؛ لأن (رب) للمباهات والافتخار ،

[210] – البيت فى ديوان الفرزدق 361/1 ، وهو من الكامل . ينظر الكتاب 72/2 ، 162، وشرح المفصل 133/4 والهمع 254/1 ، والفدعاء : المرأة التي أعوجت أصابعها من كثرة حليبها ، وقيل : هي التي أصاب رجلها فدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، وهى صفة لخالة . و (عِشاري) كلام إضافي مفعول (حلبت) ، وهو بكسر العين جمع عشر ، أو هى الناقة التي أتت عليها من زمان حلبها عشرة أشهر .

[211] – الخزانة 486/2

[212] – الكتاب 291/1 والمقتضب 55/3 ، والأصول 315/1

كما أن (كم) كذلك ، وذلك نحو قولك : كم غلام ملكت ،تريد كثيرا من الغلمان ملكت وكلاهما مبهم ، ومن ثم يفتقران إلى تمييز[213].

أما الاستفهامية فتميزها – عند جمهور – البصريين – مفرد منصوب وعللوا الإفراد بأنه لم يسمع إلا كذلك ، وقيل : لأن (كم) الاستفهامية مقدرة بعدد مقرون باستفهام فأشبهت العدد المركب فأفرد مميزها ، ونصب كمميزه . [214]

وجوّز الكوفيون مجيء تميزها جمعا مطلقا ، أي : سواء أريد به الأصناف أم لا ، نحو : كم عبيدا ملكت ؟ [215] وفصل بعض النحويين ، فقال : إن كان السؤال عن الجماعات ، نحو : كم غلمانا لك ؟ – إذا أردت أصناف من الغلمان – جاز ، وإلا فلا . وهو مذهب الأخفش [216] . والنصب فيه ثلاثة مذاهب [217] :

أحدها : أنه لازم مطلقا ، أى سواء أدخل عليه حرف الجر أو لا .

الثاني : أنه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا ، حملا على الخبرية .

الثالث : أنه لازم إن لم يدخل على (كم) حرف جر ، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف

جر . هذا هو المشهور ، وهو مذهب سيبويه [218] .

وأما الخبرية فمميزها يستعمل تارة كمميز عشرة ، فيكون جمعا مجرورا ، وتارة كمميز مائة ، فيكون مفردا مجرورا . فمن الأول قوله :

---

213 – شرح جمل الزجاجى لا بن عصفور 46/2 .

214 – حاشية الصبان 79/4 .

215 – الهمع 254/1 .

216 – المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها .

217 – الهمع 254/1 ، وشرح الأشموني 78/4

218 – الكتاب 293/1 .

كم ملوكا باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا [219]

ومن الثانى قوله :

وكم ليلة قد بتها غير آثم بناحية الحجلين منعمة القلب[220]

وقول الفرزدق:

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري

بجر (عمة) و (خالة) .

وقد روي البيت أيضا برفعهما، وبنصبهما.أما رفعهما، فعلى الابتداء، و(حلبت) خبر للعمة،أو الخالة، وخبر الأخرى محذوف .وإلا لقليل:(قد حلبتا)؛ لأن المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى، فهو نظير : زينب وهند قامت. وجاز الابتداء بها،وإن كانت نكرة؛لأنها قد وصفت بـ(لك)، وبـ(فدعاء) محذوفة مدلول عليها بالمذكورة؛ إذ ليس المراد تخصيص الخالة بالدفع، كما حذفت (لك) من صفة (خالة)؛ استدلالا عليها بـ(لك) الأولى، عليه فيكون من قبيل الاحتباك، وهو أن يثبت لأحدهما نظير ما حذف من الآخر[221].

وأما النصب فقد وجهه سيبويه والفارسي على لغة من يقول بنصب تمييز كم الخبرية، وهم بنو تميم[222].

---

219 – البيت لم أهتد لقائله، وهو من مجزوء المديد ، ورد فى المغني 185/1 والمقاصد النحوية 495/4 ،والهمع 254/1 . و (نعيم سوقة) هو ما دون الملك

220 – البيت لم أهتد لقائله وهو من الطويل،والجلين:اسم موضع. ينظر البيت في المقاصد النحوية 496/4 وشرح الأشموني 80/4.

221 – المغني بحاشية الدسوقي 197/1،والخزانة 487/2.

222 – الكتاب 162/2،والمسائل المنثورة صـ 79.

ووجهه المبرد[223] ، وابن السراج[224] ، والسرافي[225] ، والزجاجي[226] بأنها استفهامية.

ورده الفارسي بأنه لا معنى للاستفهام هنا ، ولكن شبه بالاستفهامية فنصب بها ، كما تشبه الاستفهامية بالخبرية فيجر بها ، فى نحو قولك : على كم جذع بيتك مبني ؟

ولقد أنصف الربعي – رحمه الله – فى جمعه بين المذهبين حيث رجح مذهب سيبويه ووجه المذهب الآخر بأن الاستفهام عليه يكون استفهاما تهكميا معناه : أخبرني بعدد عماتك وخالاتك ، اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته [227] .

وعلى الرغم من نقل كثير من متقدمي النحو ومتأخريهم [228] رواية (عمة) و (خالة) فى بيت الفرزدق بالنصب والرفع والجر إلا أن أحد الباحثين يرى أن رواية الجر من صنع النحاة ، وأن الفرزدق لم يتكلم بها ؛ إذ هو تميمي وتميم لغتها النصب ، ومن ثم فرواية الرفع والجر من إجازة النحاة [229] .

وهذا الرأي فيه نظر من وجهين :

أحدهما : أن فيه تشكيكا وطعنا فيما نقلته الثقات ؛ حيث إن رواية الجر منقولة

---

223 – المقتضب 58/3 .

224 – الأصول 318/1.

225 – الخزانة 486/2 .

226 – شرح جمل الزجاجي لا بن عصفور 49/2 .

227 – الخزانة 486/2 .

228 – ينظر على سبيل المثال الكتاب 192/2 ، والمقتضب 58/3 ، والأصول 319/1 ، والمسائل المنثورة صـ 79 ، وأوضح المسالك 272/4 .

229 – ينظر خصائص لهجتي تميم وقريش د . الموافي الرفاعي البيلي صـ 242 بدون .

عن يونس بن حبيب الضبي [230] ،وهو إمام نحو، وسامع لغة مشهورة، أخذ النحو عن أبي عمر بن علاء وغيره ، وواجه العرب قسم منهم حتى غدا مرجع الأدباء والنحويين فى المشكلات .

الثاني : أن ما علل به على دفع الرواية من أن الفرزدق تميمي ، وتميم لا تجر ، بل لغتها النصب يمكن دفعه بما ذكره ابن جني فى الخصائص من أن العربي قد يسمع لغة غيره فيترك لغته مراعاة له ، ومن ذلك حذف بنى تميم (ها) من قولهم : (هلم) ؛ لسكون اللام فى لغة أهل الحجاز ؛ إذ قالوا (المِمْ) ، وإن لم يقل ذلك بنو تميم ، أو أن يكونوا حذفوا الألف ؛ لأن أهل الحجاز حذفوها ، وأيما كان فقد نظر فيه بنو تميم إلى أهل الحجاز[231] .

ومن ذلك – أيضاً – قول بعضهم فى الوقف : (رأيت رجلاً) بالهمزة ، فهذه الهمزة بدل من الألف فى الوقف فى لغة من وقف بالألف ، لا فى لغته هو ؛ لأن من لغته هو أن يقف بالهمزة ، لكنه راعى لغة غيره ، فأبدل من الألف همزة.

يقول ابن جني بعد ذكره عدة أمثلة مما راعى فيها العربي لغة غيره : (فقد علمت بهذا أن صاحب لغة قد راعى لغة غيره ، وذلك لأن العرب وإن كانوا كثيراً منتشرين وخلقاً عظيما فى أرض الله غير محتجزين ، ولا متضاغطين فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم ، وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة فى دار واحدة ، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعى أمر لغته ، كما يراعى ذلك من مهم أمره . فهذا هذا) [232] .

---

230 – الكتاب 72/2 .

231 – الخصائص 16/2 ، 17 .

232 – المرجع السابق 2/ 15،16 .

وبناء على هذا يكون إنشاد الفرزدق البيت بجر (عمة) و (خالة) مراعاة للغة غيره وهم الحجازيون ، حيث أنشد فى حضورهم ومن ثم فالرواية صحيحة ولا مجال للطعن فيها .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على خير البريات وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ، وبعد ،،،

فد انتهيت بعون الله وفضله من دراسة بعض المسائل النحوية التي تفرد فيها الربعي عن غيره من النحاة ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها ما يلي :

1 – للدراسة فضل السبق في جمع الآراء التي انفرد فيها الربعي في سفر واحد ، بحيث يسهل على الباحث الوقوف عليها .

2 –كشفت الدراسة في جهود الربعي عامة عن اتجاهه النحوي ، وأثبت أنه كان بغدادي الاتجاه ، غير متعصب لمذهب معين ، فيختار من المذهبين – البصري والكوفي – ما تركن إليه نفسه ، فضلا عما استقل به من آراء كما رأينا .

3– أثبتت الدراسة أن بعض ما نسب للربعي ليس دقيقا ، ومن ذلك ما نسب إليه من أنه يخص (أيان) بمواقع التفخيم .

4– أيدت الدراسة الربعي فيما ذهب إليه من أن التنوين في نحو (مسلمات)تنوين تمكين لامقابلة ، ونفت ما زعمه من أن (إنما) أفادت الحصرلاجتماع مؤكدين فيها وهما (إن) و(ما) .

5 – أيد الباحث الربعي في بعض آرائه التي انفرد بها لقوة الأدلة التي اعتمد عليها، ويتمثل ذلك في حديثه عن (كم) الاستفهامية ، وخالفه في بعض آرائه ، ويتمثل ذلك في حديثه عن زيادة (ذا) من (حبذا).

6– أبطلت الدراسة في حديثها عن (كم) ما زعمه أحد المحدثين من أن رواية (عمة) و (خالة) بالرفع والجر في قول الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت عليَّ عشاري

من صنع النحاة معللا ذلك بأن الفرزدق تميمي ، ولغة تميم النصب .

إلى غير ذلك من نتائج مما كان في ثنايا الدراسة، والله أسأل العون والسداد ، فهو وليُّ ذلك ،والقادر عليه ، إنه سميع مجيب ، والحمد لله رب العالمين .

المراجع

1) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة لشرحي الزبيدي – تحقيق الدكتور/ طارق الجنابي – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت 1407هـ /1987م .

2) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان النحوي . تحقيق الدكتور/مصطفى أحمد النماس . القاهرة 1404هـ / 1984م .

3) الاستغناء في الاستثناء لشهاب الدين أحمد بن أدريس ، عبد الرحمن القرافي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – طبعة أولى 1406هـ / 1986م .

4) الأزهية في علم الحروف للهروي . تحقيق عبد المعين الملوحي . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1391هـ / 1971م .

5) أساس البلاغة للزمخشري . دار الكتب المصرية 1341هـ .

6) الأشباه و النظائر النحوية للسيوطي . دار الحديث – الطبعة الثالثة 1404هـ / 1984م .

7) أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية و النحوية – تأليف الدكتور / عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – ط أولى 1408هـ /1988م.

8) أعراب القرآن للنحاس . تحقيق الدكتور / زهير غادي زاهد . وزارة الأوقاف العراقية . بغداد 1397هـ /1977م .

9) الأعلام لخير الدين الزركلي – الطبعة الثانية – القاهرة 1373هـ /1954م .

10) ألفاظ الخصوص و العموم ، دراسة تفصيلية لغوية – تأليف دكتور سمير أحمد عبد الجواد 1406هـ / 1986م.

11) أمالى ابن الحاجب – أو الأمالى النحوية – تحقيق الدكتور / هادي حسن حمودي – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت 1405هـ /1985م.

12) أمالى ابن الشجري – تحقيق الدكتور / محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولى 1413هـ /1992م.

13) الإنصاف في مسئل الخلاف لأبي البركات الأنباري – المكتبة العصرية – صيدا بيروت 1407هـ / 1987م.

14) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد – الطبعة الخامسة 1399هـ /1979م .

15) البسيط في شرح جمل الزجاجي . تحقيق الدكتور / عياد بن عيد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي . بيروت 1407هـ / 1986م.

16) البحر المحيط لأبي حيان – مطبعة السعادة بمصر 1328م .

17) بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة للسيوطي . تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – مطبعة عيسى البابي الحلبي 1384هـ/1964م .

18) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري – تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد طه – دار الكتاب العربي – القاهرة 1389هـ/ 1969م .

19) تاج العروس من جواهر القاموس للمرتضى الزبيدي – طبعة القاهرة 1306هـ / و طبعة الكويت 1385هـ/ 1965م .

20) التبيان في إعراب القرآن وهو المسمى إملاء ما من به الرحمن – لأبي البقاء العكبري – تحقيق علي محمد البجاوي مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر 1396هـ/ 1986م .

21) التبين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري – تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – دار الغرب الإسلامي – بيروت 1406هـ/ 1986م .

22) تذكرة النحويين لأبي حيان النحوي – تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن – مؤسسة الرسالة – بيروت 1406هـ /1986م .

23) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري – مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة – بدون تاريخ .

24) تهذيب اللغة للأزهري – المؤسسة المصرية العامة 1384هـ / 1964م .

25) التوابع في النحو العربي – تحليل و دراسة دكتور/ محمد يسري زعير – دار الطباعة المحمدية – الأزهر – القاهرة – طبعة أولى .

26) الجني الداني في حروف المعاني لابن أم القاسم المرادي – تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ، و محمد نديم فاضل – المكتبة العربية بحلب 1393هـ/ 1973م .

27) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي – تحقيق الدكتور حامد أحمد نيل – مكتبة النهضة المصرية 1404هـ/ 1984م .

28) حاشية الأمير علي المغني – طبع مع المغني بمطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر – بدون تاريخ .
29) حاشية الدسوقي علي المغني – مطبعة بولاق بمصر 1286هـ .
30) حاشية الصبان على شرح الأشموني – انظرها مع شرح الأشموني على ألفية ابن مالك
31) حاشية يس على التصريح - انظرها مع التصريح بمضمون التوضيح .
32) خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب – لعبد القادر بن عمر البغدادي – طبعة بولاق بمصر 1299هـ ،ونشره الخانجي بمصر 1409هـ/ 1989م بتحقيق/ عبد السلام محمد هارون
33) الخصائص لابن جني – تحقيق الشيخ / محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية 1371هـ/ 1952م.
34) خصائص لهجتي تميم و قريش دكتور الموافي الرفاعي البيلي . بدون.
35) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق الشيخ/ علي محمد علي معوض و آخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – طبعة أولى 1414هـ/ 1993م.
36) الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي – مطبعة كروستان ، القاهرة 1328هـ .
37) ديوان أبي دؤادالإيادي (جارية أو حارثة بن الحجاج) نشر جوستاف جورنيام ، ضمن دراسات في الأدب العربي ، ترجمة إحسان عباس – منشورات مكتبة الحياة – بيروت – الطبعة الأولى – 1959م .

38) دروس في النحو – الجزء الثالث – الأستاذ الدكتور/ أمين عبد الله سالم ، بدون .

39) ديوان الأعشى (ميمون بن قيس 7هـ) شرح و تعليق محمد محمد حسين مؤسسة الرسالة ، بيروت ط7 ، 1983م ، و تحقيق رودلف جابر – فينا 1927م .

40) ديوان جرير بن عطية ، تحقيق نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة .

41) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري تحقيق سيد حنفي حسين – دار المعارف بمصر 1977م.

42) ديوان الحطيئة (جرول بن أوس) شرح أبي سعيد السكري ، دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى 1981م .

43) ديوان ذى الرمة (غيلان بن عقبة) شرح أحمد بن حاتم الباهلي – تحقيق عبد القدوس أبي صالح – مؤسسة الإيمان بيروت ط الأولى 1982م.

44) ديوان الفرزدق – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى ، و طبعة الصاوى1354 .

45) ديوان كثير عزة – تحقيق إحسان عباسس – دار الثقافة – بيروت – الطبعة الأولى 1971هـ .

46) ديوان لبيد بن ربيعة العامري – تحقيق إحسان عباس – نشر وزارة الإعلام في الكويت – حكومة الكويت – الطبعة الثانية 1984م .

47) ديوان النابغة الذيباني – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف بمصر 1977م .

48) الذريعة إلى تصانيف الشيعة لمؤلفه العلامة الشيخ / آقابزرك الطهراني ، المتوفى سنة 1389هـ – دار الأضواء بيروت .

49) رصف المباني في شرح حروف المعاني ،المالقي تحقيق : أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – طبعة أولى 1975م .

50) سر صناعة الإعراب – أبو الفتح عثمان بن جني – دراسة و تحقيق حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى 1985م .

51) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي – بدون تاريخ .

52) شرح الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني على متن المغني ، بهامش المنصف من الكلام على مغني بن هشام – المطبعة البهية بمصر .

53) شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي و شركاه – القاهرة – بدون تاريخ .

54) شرح ديوان الأخطل (غياث بن غوث) صنفه و كتب مقدماته و شرحه و معانيه و أعد فهارسه إلياس سليم الحاوي – دار الثقافة – بيروت – الطبعة الثانية 1979م .

55) شرح شواهد المغني للسيوطي – منشورات دار المكتبة الحياة – بيروت – لبنان .

56) شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ – تأليف جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد عبد الله بن مالك ، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي – الطبعة الأولى – مطبعة الأمانة بالقاهرة .

57) شرح المفصل لابن يعيش – دار الطباعة المنيرية بمصر 1928م .

58) صحيح البخاري – دار الشعب بمصر 1378هـ مصورة عن طبعة بولاق .

59) الفاء معانيها و استعمالاتها – أ.د/ عبد المعطي جاب الله سالم – دار الأمانة – القاهرة – الطبعة الأولى 1408هـ/1988م.

60) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني – رقم كتبه و أبوابه و أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي – و صححه و أخرجه محب الدين الخطيب – المكتبة السلفية – القاهرة 1379هـ .

61) القاموس المحيط للفيروز أبادي – المطبعة المصرية 1352هـ / 1933م.

62) الكتاب لسبيويه – تحقيق عبد السلام محمد هارون – الهيئة المصرية العامية للكتاب 1385هـ/ 1966م.

63) الكشاف للزمخشري – مطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة 1385هـ/ 1966م.

64) كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون للحاجي خليفة – استنابول 1941م .

65) كشف اللثام عما تحت رب من أحكام – بحث في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة – العدد السادس عشر للدكتور / محمد حسين عبد العزيز المحرساوي .

66) لسان العرب لابن منظور – مطبعة بولاق مصر 1300هـ.

67) مصابيح المغاني في حروف المعاني للإمام محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم بن خطيب الموزعي- الجزء الثاني – بدون تاريخ .

68) المسائل الحلبيات – صنعة أبي علي الفارسي ، تحقيق دكتور حسن هنداوي – دار القلم للطباعة و النشر – دمشق – دار المنارة للطباعة و التوزيع و النشر – بيروت – الطبعة الأولى 1907هـ/1987م.

69) المستقصى في أمثال العرب للزمخشري – حيدر آباد – الهند 1953م .

70) معاني الحروف للرماني – تحقيق الدكتور / عبد الفتاح إسماعيل شلبي – نهضة مصر سنة 1973م.

71) معاني القرآن للأخفش – دراسة و تحقيق الدكتور/ عبد الأمير محمد أمين الورد – عالم الكتب – الطبعة الأولى – 1405هـ/ 1985م.

72) معاني القرآن للفراء – الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ، و الشيخ محمد علي النجار ،و الثاني بتحقيق الشيخ النجار ، و الثالث بتحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الأول دار الكتب المصرية ، و الثاني الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، و الثالث الهيئة المصرية للكتاب .

73) مغني اللبيب عن الكتب الأعاريب لابن هشام – تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة المدني بمصر – بدون تاريخ .

74) المقتضب للمبرد – تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة 1385م.

75) المنصف من الكلام على مغني اللبيب (حاشية الأشموني، و بهامشها شرح الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني على متن المغني – المطبعة البهية بمصر .

76) منهج ابن هشام من خلال كتاب المغني – عمران عبد السلام شعيب – الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان – الطبعة الأولى 1395هـ/ 1986م.

77) نتائج الفكر للسهيلي – تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم النبا – دار الرياض للنشر و التوزيع 1404هـ/ 1984م .

78) النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة ، تأليف جمال الدين أبي المحاسن ، يوسف بن تغري بردي ، الأتابكي – طبعة مصورة عن دار الكتب – وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة .

79) هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي – طبعة استانبول 1951م و مصورتها طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

80) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي – نشر مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – الطبعة الأولى 1327هـ .